118 سلسلة محاضرات الإمارات

# السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 118 -

# السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 9 أيار/ مايو 2006



الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-970-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

# مقدمة

سوف تتناول هذه المحاضرة القضايا التي تتعلق بالوضع الأمني الراهن في سريلانكا، والخوف المتواصل من أن البلاد قد دخلت في ما أصبح يسمى "نصف حرب"، يهدد عملية السلام ويسخر من اتفاقية وقف إطلاق النار لعام 2002. وعلى الرغم من بداية ما كان – في الظاهر – عملية نشطة للسلام، إثر توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، فيبدو أن الحرب قد بدأت مجدداً الآن. من هنا يمكننا القول إن حرب إيلام الرابعة، التي أخذت تتكشف في الوقت الراهن، ربما تثبت أنها حرب إيلام النهائية والحاسمة.[1] ويبدو أن نمور تحرير التاميل مجهزون ومسلحون وممولون جيداً، ويتحلون بالتركيز ويمتلكون الدافع. فكل هجوم عقابي تشنه الحكومة – على الرغم من أنه رد على أعمال نمور تحرير التاميل؛ مثل هجمات بألغام كلايمور المضادة للأفراد والمفجرين الانتحاريين – إلا أنه يسبب أضراراً موازية في الطرف الآخر، هذا علاوة على أنه لا يحد من جهود التجنيد التي يقوم بها النمور؛ وعلى نحو مغاير، نجد أن قوات الأمن التابعة للحكومة السريلانكية مشتتة؛ حيث يبدو الارتباك في كل من هرم القيادة الأمنية وآليات اتخاذ القرار، ما قد يوحي بأن القائد العام لا يستوعب الواقع السياسي ـ الاستراتيجي للوضع الراهن، وأن الدولة تفتقر إلى استراتيجية تتعامل بها والهجوم التالي. أما الحالة المعنوية وسط قوات الأمن فمنخفضة، كما تتزايد انتهاكات حقوق الإنسان؛ تماماً مثل الهروب من الخدمة في منطقة النزاع.

وبغض النظر عن نتيجة حرب إيلام الرابعة، فإن الخيارات السياسية أمام سريلانكا قد ضاقت بدرجة كبيرة، طوال نصف العقد الماضي. إن

العودة إلى وضع ما قبل عام 1983 لا يمثل خياراً، مع أن هـذه هـي الـسياسة المعلنة للرئيس السريلانكي الجديد. وبرغم ذلك، فإن الرئيس يلقـى مـساندة البرلمان ومساندة أطراف دوليين مؤثرين؛ مثل: الولايات المتحدة الأمريكيـة، والهند التي تقف بكل ما لديها خلف حل يـضمن سـلامة أراضي سريلانكـا وتماسكها السياسي؛ بوصفها دولة وطنية؛ هذا في حين نجـد أبـرز الأطـراف الإقليميين والدوليين قد قرروا أنه عنـدما ينقـشع غبـار هـذا الـصراع، فـإن جغرافية سريلانكا السياسية سوف تبدو مختلفة بدرجة كبيرة - ولكنها ليست جذرية - عن صورتها قبل اندلاع النزاع.

إن الدروس المستخلصة من هذا النزاع لما يتم التعرف عليها تماماً، مـثلما أنه لم تؤخذ منها العبرة بعد؛ فخلال حرب إيلام الثالثة أوقف الطرفان قتـالهما ضد بعضهما بعد حرب تقليدية إلى حد يقل أو يكثـر. وهـذا ربـما وفـر دافعـاً مبكراً لعملية سنوات السلام الأربع التـي تلـت ذلـك. وإن إخفـاق اتفاقيـة السلام تلك كان نتاجـاً لمنظـورات مختلفـة كثـيرة تبناهـا الجانبـان، ورعـاتُهما ووسطاؤهما الدوليون. لكن يبدو أن الحالة الراهنة تتجه أكثـر نحـو الحـسم، خلافاً لحروب إيلام الثلاث السابقة والتي لم تكن حاسمة باللغة العسكرية.

ويحتفظ نمور تحرير التاميل بسيطرة لا مراء فيها، على مـساحات كبـيرة من الأراضي، عبر الأصقاع الشمالية والشرقية لسريلانكا مما يسمى المساحات "غير المنظفة". ومع أن الحكومة تـستمر في تـوفير المرافـق والتعلـيم في هـذه المناطق، إلا أنها لا تثير قضايا الضرائب أو الهويات، وهي ممنوعة عمليـاً مـن ممارسة أعمال الشرطة أو توفير الأمن؛ وبعبارة أخرى يمكن القول إن الدولـة لا تبسط نفوذها المطلق على مساحات كبيرة من تلك المناطق. لكن مما لا شك

فيه أن الدولة السريلانكية بمقدورها استعادة احتكار القوة، فقط عن طريق هزيمة نمور تحرير التاميل عسكرياً، وإعادة تأسيس السيطرة على المناطق التي توجد بها بعض جيوب التمرد، والمسماة مناطق غير منظفة.

إن القدرات الراهنة للدولة السريلانكية - وعند مقارنتها بقدرات نمور تحرير التاميل- توحي أن المحافظة على الوضع الراهن في الحرب القادمة سوف تكون صعبة، وأن إفشال النجاحات السابقة لنمور تحرير التاميل يكاد يكون مستحيلاً.

هذا التنبؤ - بالطبع - قد يتغير جذرياً، إذا استطاعت الحكومة التفاوض حول مسألة الدعم الفعال المقدَّم من قبل قوة عسكرية خارجية. فلقد تدخلت الهند من قبل، في تموز/ يوليو 1987، حينما أرسلت نيودلهي وبشكل سافر - بعد دعوة وجهتها الحكومة السريلانكية- قوة تدخل كانت مهمتها نزع سلاح نمور تحرير التاميل، ووضع نهاية للنزاع. وقد تضمنت هذه المهمة عملية توازن مركبة. فلم تستطع الأجندة الداخلية لراجيف غاندي - أولاً - السماح لحكومة سريلانكا بالسيطرة على جفنة التي كان نجاح سير العمليات فيها يوحي بأن تحريرها سوف يكون النتيجة. ومن جهة ثانية، لم تستطع نيودلهي تحمل تقسيم سريلانكا، وذلك خوفاً من تكرار تجربتها السابقة التي خاضتها عبر ثمانينيات القرن العشرين؛ للسيطرة على قوى التمرد الخاصة بها في البنجاب وكشمير. وفي نهاية الأمر، كان التدخل الهندي إخفاقاً مكلفاً بلغة إنسانية وسياسية ومالية، ولم يحقق إلا القليل مما فوض إليه.

وعلى الرغم من أن الهند تولي اهتماماً قوياً ومستمراً للنزاع في سريلانكا، وأنها، بعبارة أخرى، سوف تساعد من دون شك حكومة سريلانكا في إجلاء القوات من منطقة الأمن المشدد في شبه جزيرة جفنة، فإن إرث قوة حفظ السلام الهندية قد ألقى ظلالاً كثيفة على المسألة، ولذلك نجد أن التدخل الهندي لا يمثل خياراً، لا في المدى القصير ولا في المدى المتوسط.

كما لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية - أيضاً - أي علامات مقنعة بأن سريلانكا تحتل مكانةً في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث يكون قيامها بعمل عسكري هناك خياراً وارداً، وخاصة في ضوء التزاماتها القائمة في العراق وأفغانستان. وعلى الرغم كذلك من أن السفارة الأمريكية في كولومبو تقدم أموالاً طائلة – قد تشفع لاحقاً بمساعدات عسكرية – إلا أن أهمية سريلانكا الجيوسياسية ليست بالكبيرة في هذه المنطقة.

من هنا إذاً تكون حقيقة حرب إيلام الرابعة، بالنسبة إلى نمور تحرير التاميل، نتيجةً يمكن أن تكون مشابهة للوضع الراهن إن لم تكن أكثر فائدة. إضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن تركز قضايا السياسات الرئيسية على الكيفية التي يمكن أن يتم بها دمج الرموز السياسية والعسكرية للنمور في مؤسسات الدولة، بل إن التركيز ينصب على كيفية فهم دولة أولية *protostate*،* ناشئة للتاميل وطرق التعامل وإياها؛ دولة ربما كانت قد حددت بنفسها معالمها الذاتية، من دون مساعدة أطراف خارجيين، باستثناء التاميل في الشتات. وبهذا الفهم، فإن إيلام، أو مشتقاتها، سوف يكون لها

---

* تأخذ الدولة الأولية إما شكل الديمقراطية، أو شكل الأوتوقراطية، أو شكل حكم الفرد المطلق، أو شكل الأرستقراطية. (المترجم)

أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية محددة، وفريدة تحدد علاقاتها بالحكومة السريلانكية، والهند، وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين، مثلما ستحدد شكل العداء لهم كذلك.

إن نجاح هذا المشروع أو إخفاقه لن يحددا فحسب ما إذا كان التشديد على عقدين من الحرب الأهلية سيتم أو لا، ولكن بالأحرى هل سيمكن لآلاف السريلانكيين - من السنهاليين والمسلمين والتاميل، ممن حوصروا في شراك مسرح النزاع - توقع تحسن أمني سياسي حرمهم منه الجانبان المتصارعان ردحاً طويلاً من الزمن؟

## الحرب الأهلية في سريلانكا: الخلفية والسياق

بدأت الحرب الأهلية في سريلانكا بشكل نشيط عام 1983، وقد كانت هي نفسها - إلى حد كبير - نتاجاً لسلسلة من الأحداث السياسية التي أعقبت الاستقلال عام 1948. ومن المسلم به على نطاق واسع، أن الجذور المعاصرة لهذه الحرب الأهلية تكمن في سلسلة القرارات التي اتخذتها الأغلبية السنهالية؛ في محاولة منها لتقليل دور مجموعة التاميل الإثنية، التي كانت قد ازدهرت حتى ذلك الوقت تحت الحكم البريطاني، حيث كانت تضم في تلك الفترة معلمين وموظفين في الخدمة المدنية مثلاً.

من تلك القرارات أولاً، أن حزب الحرية السريلانكي برئاسة بندرانايكا، أصدر تشريعاً يجعل السنهالية اللغة الرسمية، بدلاً من الإنجليزية، وبذلك منع الكثير من التاميل الذين يتحدثون الإنجليزية من التوظف في الخدمة المدنية. وثانياً، أنه أدخل في النظام الجامعي نظام حصص

مناصراً للسنهاليين. كما كانت هناك من جهة ثالثة، محاولة لوضع معايير للتوظيف عبر نظام حصص للسنهاليين. أما رابعاً، فقد تم الانتقال من المجالس المركزية إلى المجالس الإقليمية ومجالس المحافظات، وإدخال الحصص الإثنية المخصصة لمشروعات "الاستعمار".

وإزاء خلفية تعزيز البوذية السياسية، واصلت الدولة السريلانكية حرمان التاميل والتمييز ضدهم. وبذلك قويت العزيمة القتالية وسط السكان التاميل، على أثر هذا العنف الحتمي، الذي بدأ بصدامات متقطعة بين القوات الحكومية وجماعات التاميل المتمردة، أواخر سبعينيات القرن العشرين وأوائل ثمانينياته، ووصل الذروة في المذبحة المنظمة عام 1983 ضد التاميل في جنوبي البلاد، وخاصة في العاصمة كولومبو التي كانت تؤوي دائماً عدداً كبيراً من السكان التاميل.

وقد اقتتلت جماعات التاميل المتمردة عبر ثمانينيات القرن العشرين بالقدر نفسه تقريباً الذي قاتلت به قوات الدولة الأمنية. وبتضافر عاملي الفطنة الاستراتيجية والقسوة المطلقة، برز نهاية عام 1986 فيلوبلاي برابهاكاران Velupillai Prabhakaran، قائداً لنمور تحرير التاميل، من دون منازع، وتكرست زعامته بعد ما يمكن وصفه بحمام "الدم الداخلي" الذي قاد إلى "حل" نمور تحرير التاميل للجماعات المنافسة لها. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً صبَّ نمور التاميل كل تركيزهم تقريباً على النضال ضد الدولة السريلانكية. لكن الجماعات المنافسة للتاميل واصلت نموها، وأصبحت مصطفة بشكل متزايد مع الدولة، ووفرت قوات مقاتلة مؤيدة للدولة تمارس العنف المفرط والتسرب خفية بأمر قوات الأمن السريلانكية. وقد طور نمور

تحرير التاميل أنفسهم، من حيث هم تنظيم سلطوي يتميز بالانضباط؛ ولا مجال فيه للانشقاق أبداً، ولكن تكافئ الميروقراطية* meritocracy والإخلاص من دون النظر إلى النوع. من هنا برزت صورة برابهاكاران في شكل شخصية دينية فريدة تتصف بالقوة، وتثير الخشية والتوقير بدرجات متساوية.

وقد كانت مكاسب نمور تحرير التاميل ونجاحاتهم منذ ذلك الوقت مشهودة. وعلى امتداد تسعينيات القرن العشرين سيطرت المنظمة على أصقاع كبيرة من الأراضي عبر شمالي الجزيرة وشرقيها. فهناك في الشمال فصل بيّن في المساحة بين المناطق التي فيها وجود للنمور، وبين الأراضي التي تسيطر عليها الدولة. أما في الشرق، فالحدود كانت غير نظامية بشكل أكبر، وقد اختفت الآن تقريباً، بعد موجة الإجرام والعنف الفوضوي اللذين أعقبا ارتداد العقيد كارونا قائد نمور تحرير التاميل في الشرق.

لقد أعلنت الحكومة ونمور تحرير التاميل في شباط/ فبراير 2002، وقفاً لإطلاق النار ووقع الطرفان بشكل ملائم اتفاقية لوقف إطلاق النار. وقد كان هذا إلى حد كبير؛ نتيجة لعمل صبور ومثابر من الحكومة النرويجية التي دعاها الجانبان في شباط/ فبراير 2000 إلى التوسط وإلى حوار يبني السلام. وبرغم أهمية ذلك الاتفاق، فإنه لم يكن في ذاته كافياً لوضع أسس عملية السلام التي أعقبته، إذ أضافت إليه التطورات الأخرى، ثقلاً ونفوذاً.

---

* كثيراً ما يرد مصطلح الميروقراطية ترجمةً للمصطلح الإنجليزي Meritocracy ، الذي سك أصلاً من كلمة Merit واللاحقة اليونانية Racy ، ويعني المصطلح: النظام السياسي الذي يتم فيه اختيار الموهوبين وتصعيدهم على أساس إنجازاتهم. (المترجم)

فالطرفان - في المقام الأول - كانا قد اقتتلا حتى وصلا إلى مرحلة السكون، وإن "الحرب من أجل السلام" التي شنها الرئيس كوماراتانجا Kumaratanga أخفقت في تحقيق النتيجة العسكرية المطلوبة، وحقق نمور تحرير التاميل مكاسب عسكرية كبيرة منتصف عام 2000، وتمكنوا على نحو بارز من الاستيلاء على معبر الفيل Elephant Pass؛ ومن ثم إيجاد حلقة وصل بين فاني وشبه جزيرة جفنة. ولكن بعد ذلك أخفقوا في فتح المداخل المطلوبة إلى شبه جزيرة جفنة، أو في ربط "المناطق غير المنظفة" بأماكن أخرى. وخلال تلك الفترة غاص المشهد السياسي في كولومبو في الفوضى مرة أخرى؛ هذا في حين عانى النمور شحاً كبيراً في الموارد المادية إلى درجة تعاظمت معها مخاطر الإقدام على مزيد من المعارك الرئيسية.

كما كان للعوامل الجيوسياسية المحيطة بسريلانكا أيضاً تأثيرها الملموس. ففي شباط/ فبراير 2001 فرضت المملكة المتحدة حظراً على نمور تحرير التاميل، وتبعتها أستراليا في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت هذه الخطوة سلفاً عام 1977.

لم يتورط نمور تحرير التاميل بشكل مباشر، لا في أحداث 11 سبتمبر 2001 ولا في الحرب التالية على الإرهاب؛ إذ لم تكن هناك حلقات وصل معروفة بين القاعدة والنمور، ومن غير المرجح أن تكون هناك مثل هذه الروابط في ضوء معاملة النمور السيئة للمسلمين. ولا بد أن النمور - على أي حال- قد استنتجوا أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية المتسق للحكومة السريلانكية سوف يدفع بهم إلى الشبكة الواسعة للأطراف الذين تخاض ضدهم "الحرب على الإرهاب". يضاف إلى ذلك قلق قيادات النمور بشأن

تحويلات التاميل في الشتات وتبرعاتهم، فقد برزت علامات استفهام حول مدى استعداد الأجيال المتتالية من مهاجري التاميل للإسهام بالطريقة غير المشروطة نفسها التي اتبعها أسلافهم.

كذلك وفر الوضع السياسي في كولومبو للنمور فرصاً معقولة لبناء جسور سياسية مع الدولة. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2001، قاد رانيل ويكريماسنجهي Ranil Wichermasinghe الحزب الوطني المتحد إلى نصر هش للتحالف. وعلى نحو مهم بالنسبة إلى نمور تحرير التاميل، وفر ويكريماسنجهي وزناً معاكساً للرئيس شاندريكا كوماراتانجا Chandrika Kumarantunga، الذي نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال، قام بها النمور في كانون الأول/ ديسمبر 1999. وعلى الرغم من أن سجل الحزب الوطني المتحد مع نمور تحرير التاميل والسكان التاميل ليس أقل إثارة للأسى من حزب الحرية السريلانكي، فقد عرضت حكومة ويكريماسنجهي مقاربة براجماتية جديدة تقوم على مقايضة السلام بالازدهار.

لقد كانت الأشهر القليلة الأولى التي تلت عملية السلام أشهراً ذهبية، مقارنة بالأشهر التي سبقتها، وتمتع شبه جزيرة جفنة بازدهار اقتصادي نسبي، بعد أن تم فتح الطريق الرئيسية A9، واكتسب الاقتصاد الوطني ثقة؛ كون السياح قد عادوا، وعكست تعهدات المساعدة في إعادة الإعمار وبناء السلام ارتياحَ المجتمع الدولي؛ لأن عقدين من النزاع قد يكونان في طريقهما إلى النهاية. ولبرهة تمتعت الجزيرة كلها بإحساس بدا ملموساً في تلك الفترة.

وفي أيلـول/ سـبتمبر 2002، بـدأت محادثـات الـسلام بـين الجـانبين في تايلند؛ وأخفقت الحوادث العنيفة وخرق وقـف إطـلاق النـار، وخاصـة في الشرق، في إخراج عملية السلام من مسارها؛ وتواصلت الجولة الثانية أيـضاً في تايلند، كما كان مخططاً، ثم أسفرت جولة المحادثات الثالثة في أوسـلو عـن حل فيدرالي للنزاع. وقد أعقب ذلك المزيد من التقـدم في الجلـستين: الرابعـة والخامسة. وعلى أي حال، عقدت في مرحلة الإعـداد لمحادثـات المـانحين في طوكيو، في نيسان/ إبريل 2003 حلقة نقاش للمانحين في واشـنطن، مـن دون مشاركة نمور تحرير التاميل؛ حيث كان ينظر إليهم بوصفهم منظمـة إرهابيـة بموجب القانون الأمريكي. وقد انسحب النمور من محادثـات الـسلام بعـد فترة قصيرة، وتغيبوا عن مؤتمر طوكيـو للمانحـين في حزيـران/ يونيـو 2003، الذي اتصف بالأهمية الكبرى؛ حيث تم التعهد خلالـه بمبلـغ 4.5 مليـارات دولار أمريكي لسريلانكا، شرط إحراز تقدم ملموس في عملية السلام.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2003، تقدم نمور تحرير التاميل، إثر استبعاد أنفسهم من محادثات الـسلام، بمقـترحهم عـن سـلطة مؤقتـة ذاتيـة الحكـم (ISGA)؛ وكان أن أسفر ذلك عن اضطراب سـياسي في كولومبـو لم تـسترد بعده عملية السلام عافيتها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلـن الـرئيس حالـة الطوارئ السياسية، بينما كان رئيس الوزراء في الولايات المتحـدة الأمريكيـة. ثم جاءت بعد ذلك الانتخابات في نيسان/ إبريل 2004، والتي أسفرت عـن تحالف مكون من حزب حرية سريلانكا وحزب حرية الشعب المتحد جاناتـا فمـوكثي بيرامونـا Janatha Vimukthi Peramuna الـذي يـسمى تحـالف حرية الشعب المتحد. وعبر الشهور الثمانية عشر التالية تـدهورت العلاقـات

بين نمور تحرير التاميل والحكومة، وتزايدت انتهاكات وقف إطلاق النار، وتعرض الرأي العام للاستقطاب، وارتفع التشاؤم المحيط بعملية السلام إلى حد كبير.

وقد أثر حدثان رئيسيان آخران في مجريات الأمور عام 2004. ففي آذار/ مارس – أولاً – ارتد العقيد كارونا Karuna، قائد نمور تحرير التاميل في الشرق وأحد كبار القادة العسكريين لنمور تحرير التاميل، عن تنظيمه. وكان ارتداد كارونا تعبيراً دراميًّا عن حالة إحباط مزمنة وسط نمور تحرير التاميل في الشرق، ممن كانوا يكرهون الطريقة التي كانت تتم بها معاملة كوادر نمور تحرير التاميل الشرقية، من القيادة التي تغلب عليها العناصر الشمالية في فاني Vanni. ومن المفارقة أن عمليات السلام قد أدت إلى تفاقم هذا الانقسام. وأحس كارونا على نحو خاص، أنه أصبح بعد عام 2002 معزولاً على نحو شامل عن عملية اتخاذ القرار، التي صار التركيز فيها على سياسة عملية السلام بدلاً من كيفية المشاركة في المعركة بطريقة أكثر فاعلية. وكانت النتيجة ارتداداً على نطاق واسع في الشرق لكوادر نمور تحرير التاميل تحت قيادة كارونا. وقد تحرك النمور في فاني بسرعة وهاجموا الفصيل غير المنظم الذي حله بسرعة القائد المنشق. وقد تقلص فصيل كارونا إلى وحدات صغيرة من المساندين، ولكنه بقي لاعباً كبيراً طوال عام 2005، وظل يطارد النمور في فاني بتكتيكات تمرد فعالة.[2]

أما العنصر الثاني فكان إعصار تسونامي الآسيوي في كانون الأول/ ديسمبر 2004، حيث كانت ضربات أمواجه مكثفة بشكل خاص على الأراضي الساحلية التي يسيطر عليها نمور تحرير التاميل شمال شرق

سريلانكا. وقبل ذلك بشهر وجه براباكاران خطابه السنوي عن سقوط الأبطال، وفي سياق خطابه أوضح بطريقة كافية أنه إذا لم تبدأ الحكومة في التحرك الفوري نحو العمل الإيجابي، فلن يكون لدى قيادة النمور أي خيار غير التفكير في العودة إلى الأعمال العدائية المعلنة. وعلى الرغم من أن هذا الأمر طغت عليه أحداث إعصار تسونامي، إلا أنه كان ظرفاً مهماً. وقد اقتنعت مصادر المخابرات في كولومبو بأن التهديد كان حقيقياً، وتوقعت انسحاباً من محادثات السلام في كانون الثاني/ يناير 2006، بعد إعطاء التنبيه اللازم في العام الجديد.

لقد أجبرت أحداث 26 كانون الأول/ ديسمبر نمور تحرير التاميل على إعادة التفكير، وكانت قدرتهم الكلية قد تأثرت بدرجة كبيرة بعد أن فقدوا الأفراد والمعدات، بما في ذلك سفن سي تايجر Sea Tiger، والبنية التحتية للاتصالات، والكوادر. وقد كان حجم الخراب كافياً لحملهم على التوقف وإعادة التقويم.

وفي آب/ أغسطس 2005، اغتال نمور تحرير التاميل وزير الخارجية لاكشمان قادر قمر Lakshman Kadirgamar الذي يحظى بالاحترام على نطاق واسع، والذي ظل وقتاً طويلاً في قمة قائمتهم المطولة لسياسيي كولومبو وموظفي الخدمة العامة المطلوب قتلهم. وكان الاغتيال حتى ذلك التاريخ إشارة لا مراء فيها إلى أن نمور تحرير التاميل يتحركون بعيداً عن اتفاقية وقف إطلاق النار، ولكن توجههم المستقبلي مازال غير واضح، كما أن توقيت الاغتيال كان محيراً نوعاً ما. وإذا كان نمور تحرير التاميل يعدون لإيلام الرابعة، فقد كان قادر قمر الصوت السريلانكي الوحيد والأقوى في

المسرح الدولي القادر على التأثير في حرمانهم من حماية القانون، ومن دون صوته فإن إيصال الأجندة الدبلوماسية السريلانكية إلى الآخرين سوف يصبح صعباً جداً. وعلى أي حال، فقد اخترق نمور تحرير التاميل، بعد جهد جهيد الطابق العلوي للسكن المجاور لمنزل قادر قمر، وبالتالي فإن توقيت الاغتيال ربما يكون توافر الفرصة هو الذي أملاه.

في نهاية عام 2005، كان هناك قلق متعمق حول وضع اتفاقية وقف إطلاق النار، واعتراف واسع النطاق بأن عملية السلام تواجه مأزقاً خطيراً. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، خسر ويكريماسنجهي الانتخابات أمام خصمه الأكثر تشدداً رئيس الوزراء القوي ماهينا راجاباكسي Mahina Rajapakse، الذي فاز بأغلبية صغيرة بلغت 2٪. وبرغم الدعاوى الواسعة الانتشار عن تزوير الانتخابات - وهذا أمر معتاد في الانتخابات السريلانكية - فقدْ فقدَ المرشح غير الناجح عدداً كبيراً من الأصوات، عندما جعل نمور تحرير التاميل من الصعوبة بمكان - وفي بعض الأماكن من المستحيل - بالنسبة إلى تاميل الشمال الإدلاء بأصواتهم. ولو لم يكن الأمر كذلك لكان رانيل ويكريماسنجهي قد انتخب رئيساً.

لقد بدا منطق نمور تحرير التاميل مناقضاً للحدس: فلماذا يرغبون في رؤية وطني سنهالي يُنتخب على حساب المهندس الرئيسي الأصلي لعملية السلام؛ ثم إنه ملتزم بالمحافظة على الإطار العملي للسلام واتباعه بناء على ما وافق عليه، بوصفه رئيس وزراء، ولاسيما المتعلق من ذلك الإطار بالحل الفيدرالي؟ إن هذا التبدل في الأحداث - على أي حال - كان يضع النمور أمام مأزق هائل. وفي هذه الحالة كان الرئيس الجديد يتقدم إليهم بصيغة

سلام لما بعد ويكريماسنجهي. وكانت العملية السياسية في كولومبو تُحَرَّر من التوتر الموهن بين ويكريماسنجهي، وكوماراتونجا الذي دفع المرحلة السابقة من عملية السلام إلى أزمة التعايش. وفجأة كان الحل من جانب الحكومة ممكناً شرط أن يكون الطرفان مستعدين للعمل سريعاً، وبحسم قبل أن يكمل المخربون الرئيسيون – وتحديداً جبهة التحرير الشعبية وحزب جي اتش يو (JHU) – جهودهم لتأجيج الفتنة العامة من أجل تقويض التقدم.

لقد كانت المعضلة بالنسبة إلى النمور بسيطة جداً؛ إذ إن الاندفاع تحت قيادة ويكريماسنجهي نحو النهاية الناجحة لعملية السلام – والمتمثل بنظرهم في العرض القائم على الحل الفيدرالي– لم يكن ليمضي بعيداً في إقناع النمور. وإلى جانب صناع القرار في نمور تحرير التاميل، كان التاميل في الوطن والخارج يستنتجون أن النمور يطلب إليهم القبول بشيء لا يرقى إلى ما حاربوا جماعياً ودفعوا المال من أجله، طوال الأعوام العشرين الماضية. وما كان هذا ليفسر بأنه نجاح أو تحرك نحو تسوية مشرفة للحرب الأهلية. وبإيجاز فإن الأمر برمته لا يشبه سلوك إيلام.

وبرغم ذلك فإن من هم في هامش الصراع، وخاصة أعضاء المجتمع الدولي، كانوا يعدون نوع العرض الذي كان من المرجح أن يقدمه ويكريماسنجهي، معقولاً وصلباً، ووسيلةً لفتح الباب أمام المساعدات الإنسانية بعد تسونامي، إضافةً إلى المساعدات المالية لبناء السلام وإعادة الإعمار.

لكل ذلك اتخذ نمور تحرير التاميل، عملياً، قرار هندسة انتخاب رئيس جديد يعكس مسار عملية السلام، بدلاً من تعزيزها؛ حتى يتفادى الضلوع في مأزق قد يكلفه خسارة الدعم الضخم الذي يقدمه المجتمع الدولي. وهكذا تم انتخاب ماهندا راجاباكسي Mahinda Rajapakse بتفويض من أجل تمزيق شروط عملية السلام الأصلية، وإعادة تقديم إطار عملي سوف يعطي أضعف تفسير ممكن لانتقال السلطة والحكم الفيدرالي. وهذا ما حدث تماماً، عندما وجد راجاباكسي صوته الرئاسي، ولكنه كان - أيضاً - حذراً بما يكفي ليضيف إلى كل تصريح التزامه بالحوار والتفاوض مع نمور تحرير التاميل. وعلى أي حال، فقد كان الشيطان في التفاصيل، وكان إطار راجاباكسي العملي للتسوية السلمية - كما هو متوقع - أقل من أي شيء يمكن أن تقبل به قيادة النمور.

ومع تعرض مواقف الجانبين للاستقطاب بدأ العنف في الشمال والشرق يزداد. وفي كانون الأول/ ديسمبر تدهور الوضع الأمني في جفنة. وبدأ شباب التاميل حملة أشبه بالانتفاضة ضد قوات الأمن، ومن الناحية الظاهرية كان الرد مخففاً وتحت السيطرة، ولكن العنف السري ضد السكان التاميل تزايد واتصف بحالات الاختفاء والاغتصاب والتعذيب والقتل. وفي ترنكومالي Trincomalee دارت معركة وحشية بين التاميل والسنهاليين في نيسان/ إبريل 2006، خلفت وراءها الكثير من المدنيين قتلى وجرحى. وكانت هذه المعركة بالنسبة إلى الكثير من التاميل ذكرى مقيتة لعام 1983، عندما وقفت قوات الأمن موقف المتفرج، وسمحت بتواصل العنف ضد السكان التاميل على يد جناة من دهماء السنهاليين كانوا معززين بحصانة

أمنية. وقد تبع هذه الأحداث إعدام خمسة طلاب من التاميل في ظروف لم تكن لتحدث لولا تواطؤ قوات الأمن المحلية أو مساعدتها.

في الوقت نفسه، بدأ نمور تحرير التاميل سلسلة من الهجمات ضد قوات الأمن، وكانت الهجمات موجهة بشكل رئيسي ضد القوات العابرة واستخدمت فيها ألغام كلايمور Claymore المضادة للأفراد بصورة مدمرة.[3] وشن نمور البحر أيضاً عمليات ضد البحرية السريلانكية على طول ساحلي الجزيرة اللذين يسيطر عليهما نمور تحرير التاميل. وعلى نحو درامي واضح شن نمور البحر في 11 أيار/ مايو 2006، هجوماً على ناقلة جنود شديدة الحماية على متنها 710 من القوات البحرية السريلانكية. وقد تفادت ناقلة الجنود الهجوم المباشر بالتحرك سريعاً لتخرج عن مدى نيران نمور البحر. وتدخلت سفن البحرية في الاشتباك الذي أسفر عن قتل سبعة عشر من أفراد البحرية السريلانكية وخمسين من نمور البحر. وقد فقد نمور تحرير التاميل الكثير من القوارب،كما فقدت البحرية السريلانكية طائرة مهاجمة سريعة من طراز دوفرا Dovra بينما دمرت أخرى بشكل سيِّئ.[4]

وفي 25 نيسان/ إبريل 2006 وسع نمور تحرير التاميل حدود الفصل الجديد من العنف لكي تشمل كولومبو. وقامت مفجرة انتحارية من النمور السود، كانت قد تسللت إلى داخل قيادة الجيش عبر المستشفى العسكري، بمهمة انتحارية استهدفت اغتيال رئيس هيئة الأركان الفريق ساراث فونسيكا Sarath Fonseka. وقد قتل ثمانية أشخاص، والكثير من الحراس الشخصيين المرافقين خارج العربة، وجرح سبعة وعشرون مع فونسيكا. ومن حسن حظ فونسيكا أنه كان يجلس في الجانب الأيمن من المقعد الخلفي،

بينما توجه هجوم النمرة السوداء إلى الجانب الأيسر. وتحمل أيضاً من قدموا الدعم الأولي الجزء الأكبر من الانفجار الذي سبب جراحاً سيئة لفونسيكا، ولكنه ظل على قيد الحياة.

وقد ردت قوات الأمن بهجمات على معسكرات نمور تحرير التاميل في مقاطعة ترنكومالي، أسفرت – حسب التوقعات– عن قتل عشرات المدنيين ونزوح الآلاف. وعندما هاجم النمور – كما يزعم على نحو مماثل – حافلة مدنية مكتظة بالركاب في مقاطعة أنيورادهابيورا Anuradhapura على بعد 200 كلم شمالي كولومبو، في منتصف حزيران/ يونيو، شنت الحكومة بسرعة هجمات انتقامية على أهداف معروفة للنمور في سامبور وملايتيفا Sampur and Mullaitivu، إضافة إلى قيادة النمور خارج كيلينوشوشّي Kilinochochchi؛ وكانت كل هذه الأعمال تسبب "أضراراً إضافية".[5] علاوة على ذلك، بدأت الأعمال الانتقامية التي استهدفت المدنيين تُجسِّد، بما في ذلك هجوم لقوات الأمن على المصلين الأبرياء، في كنيسة شمال غرب مانار Mannar، عقب هجوم لنمور البحر شن على الساحل المجاور، حيث قتلت امرأة وجرح نحو أربعين مدنياً.[6]

وإزاء هذا العنف المتزايد الذي يرتكبه الجانبان – وإن لم يكن، ربما، بحجم متساوٍ– يبدو أن نمور تحرير التاميل كانوا يتحكمون في سير الأحداث؛ فمما يثير بعض الاستغراب أن محادثات السلام كانت مخفقة بشكل مقيت، في حين كانت محادثات جنيف ودية وأسفرت عن اتفاقية متبادلة لاحترام وقف إطلاق النار وآلية لتقصي الانتهاكات. وعلى الرغم من ذلك، فإن محادثات أوسلو، التي كان مقرراً لها أن تعقد في أوائل

حزيران/ يونيو 2006، أخفقت في إجلاس الطرفين حول المائدة نفسها، وانفضت وسط اتهامات من نمور تحرير التاميل بأن الحكومة قد أخفقت في نشر فريق رئيسي وكبير بما يكفي.

ثم إن مما يثير استغراباً مماثلاً كذلك؛ أنه مع تكشف عملية السلام، أعاد المجتمع الدولي طرح مسألة الحظر المفروض على أنشطة النمور. فقد سارعت على الفور حكومة الجناح اليميني الكندية - بناءً على عدد من عمليات التقويم التي قامت بها المخابرات الكندية- إلى فرض حظر على أنشطة النمور، وتصنيفهم منظمة إرهابية.[7] وفي هذا الإطار كان آخر تقرير عن حقوق الإنسان، وثق عمليات الابتزاز التي قام بها نمور تحرير التاميل وسط مجتمعات التاميل في كندا والمملكة المتحدة، مستنَداً مؤثراً.[8] كما اتخذ الاتحاد الأوربي أيضاً - عقب ضغط مستدام من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة - قراراً بفرض حظر مماثل على أنشطة النمور في أيار/ مايو 2006.

وفي وقت كتابة هذه الورقة، على الرغم من السرعة التي كانت تتحرك بها الأحداث، كان يبدو أن فصلاً جديداً تماماً قد بدأ في الكفاح الذي دام عقدين؛ من أجل وطن للتاميل في سريلانكا. ويبدو أن نمور تحرير التاميل قد أداروا ظهورهم لعملية السلام ومعظم حلفائها الدوليين ومحبي الخير في المجتمع الدولي. وفي هذا الظرف تبدو عبارة "الحرب النهائية" ملائمة، مع وصول وقف إطلاق النار الذي أعلنه النمور إلى نهايته.[9] وقد أعقب هذا الإعلان اندلاع خطير للقتال بعد أن منع النمور إمدادات المياه من مستودع في منطقة يسيطرون عليها كانت توفر إمدادات ثمينة، ومياه ري لنحو

60,000 من القرى في المناطق القريبة التي تسيطر عليها الحكومة. وكان المدنيون الذين تأثروا بشكل رئيسي هم من المزارعين التاميل والمسلمين والسنهاليين، ولكن السنهاليين سوف يعانون بشكل غير متناسب لأنهم زرعوا محاصيلهم بعد الآخرين.[10]

## استراتيجية نمور تحرير التاميل

منذ أن اكتسب نمور تحرير التاميل هيمنة لا مراء فيها على منافسيهم من التاميل، تمكنوا من تطوير أنفسهم إلى منظمة تمرد مثيرة للانتباه؛ ويرجع هذا جزئياً إلى استراتيجية ناجحة وفعالة إلى حد كبير لجمع التبرعات، تمكنوا بواسطتها من جمع ملايين الدولارات، تبرع بها التاميل في الشتات؛ كما أنهم اغتنوا أيضاً من خلال نشاطات تجارية شرعية وأخرى غير قانونية فيما وراء البحار. وكانت تلك الحصيلة تضخ كل عام في حسابات مخبأة بعيداً عن الأنظار، حتى لا يوصف نمور التاميل بأنهم منظمة إرهابية، أو يتم اتخاذ خطوات لوقف أنشطتهم.

وقد طور النمور - كذلك - شبكة قوية ذات كفاءة عالية لشراء السلاح. وسهلت تلك الشبكة في البداية عمليات الاتصال بتاميل الشتات، وخاصة، في جنوب شرق آسيا. وعلى أي حال، فإن الشبكة - عقب انتهاء الحرب الباردة - تفرعت داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة أوكرانيا، كما كان لها حضور في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء.[11] ومنذ فترة قريبة صار يعتقد أن نمور تحرير التاميل قد أعادوا التركيز مرة أخرى، وبشكل استثنائي على جنوب شرق آسيا: ماينمار، وتايلند، وكمبوديا، وإندونيسيا.[12]

وقد سمحت الإمدادات الكافية من المال والأسلحة لقيادة النمور، بتطوير خطة شاملة تناسب – على أفضل وجه – احتياجاتها الاستراتيجية، وبالتالي خفت القيود على الموارد المالية، لأن تطوير الاستراتيجية الجديدة قد رافقه توجه جديد عالي النجاح إلى جمع التبرعات. وفي تسعينيات القرن العشرين – بعد الوفرة الكبيرة في إمدادات الأسلحة الثقيلة التي تم الاستيلاء عليها من قوات الأمن السريلانكية– تطور نمور تحرير التاميل إلى قوة مقاتلة تقليدية، قادرة على الأقل على الاشتباك في معارك ضد القوات الحكومية، وكثيراً ما كانت الغلبة لهم في هذه الاشتباكات. لكن على الرغم من ذلك، أخفق النمور في تكتيكات التمرد المعروفة، وأيضاً في الصعود إلى قوة مقاتلة أكثر تقليدية، وبالتالي لم يصلوا إلى هدفهم الكبير المتمثل في قيام دولة إيلام، كما لم يتمكنوا من إحكام السيطرة على أي من شبه جزيرة جفنة وفاني .

إن فيلوبلاي برابهاكاران، الذي ظل مسيطراً على نمور تحرير التاميل نحو ثلاثة عقود، يجد الاحترام على نطاق واسع؛ بوصفه استراتيجياً عسكرياً يتمتع بالإبداع وعمق التفكير. وهو يسيِّر شؤون المنظمة بصورة قاسية واستبدادية؛ ومن ثم فهو لا يعرف التسامح مع المنشقين، وينظر إلى العلاقات بين الكوادر بمضض. كما أنه يمنع الشرب والتدخين. وينتظر من "الكوادر" أن تضحي بكل شيء من أجل قضية إيلام، وبالنظر إلى عدد الكوادر الشابة – وخاصة الإناث – المستعدة لأن تكون من مفجري النمور السود الانتحاريين، فإن تكريس عبادة الشخصية يواصل أداء وظيفته، كما هو مخطط له.

وعلى الرغم من ذلك، تلقي الأوتوقراطية مسؤولية رهيبة على الأوتوقراطي، فهو لا يستطيع أن يحمل الآخرين الإخفاق، وكل شيء يبدأ

وينتهي مع القائد بدلاً من القيادة. طوال العقود الثلاثة الماضية، ترأس براباكاران حركة نجحت في الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي، في شبه جزيرة جفنة وفاني وأماكن أخرى بالجنوب، ولكنه لم يحقق حلم إيلام المنشود، واستمرت معاناة التاميل في الشمال والشرق بشكل قاسٍ نتيجة هذا الصراع. ومن المؤكد أن شعبية التيار الرئيسي لنمور تحرير التاميل قد تناقصت بسرعة؛ وهذا يفسر الدعم الذي حصل عليه كارونا عندما ارتد عن النمور. ويعتقد أن كبار السن في نمور التاميل حرقوا بالفعل دمى تمثل براباكاران، عندما علموا بارتداد كارونا.

إن مسحاً لخيارات براباكاران الاستراتيجية أواخر عام 2005، كان سيشكل استعراضاً محبطاً؛ فلقد اختفى الدعم في الشرق، واختفت معه السيطرة على معظم المناطق غير المنظفة في الشرق. وربما ارتد ما يبلغ 2000 من الكوادر بأسلحتهم الشخصية، والتزموا الولاء لكارونا الذي كان في وقت ما عضواً كبيراً في قيادة النمور.

لقد كان أفراد نمور التاميل العاديون الآخرون في الكثير من المناطق التي يسيطرون عليها مثل ترنكومالي ومُلايتيفو Mullaittivu يعانون بشكل سيِّئ نتيجة إعصار تسونامي، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاقية مع الحكومة حول توصيل المساعدات للمتضررين، وحول من يتولى مسؤولية هذه المساعدات؛ كما أن الإعصار أضر بجهود جمع التبرعات وبالبنية التحتية للنمور عموماً، ونمور البحر بدرجة أكبر. وعلى الرغم من أن ذلك الوضع كان مؤقتاً، إلا أن اهتمام كثير من التاميل قد تحول إلى القضايا الإنسانية بدلاً من السياسية؛ فتبرعوا بسخاء لمنظمات المساعدات، برغم الاعتقاد على نطاق

واسع أنها تحت سيطرة نمور تحرير التاميل؛ مثل: منظمة التاميل للإغاثة، ومنظمة الحمامة البيضاء White Pigeon.

أما على المستوى العسكري فقد بدا الوضع وكأنه ليس أفضل حالاً. إذ إن ارتداد كارونا أضعف القدرة الكلية للنمور، إضافة إلى حرمانهم من النفوذ العام والسيطرة في الشرق. إن كارونا الذي كان، بعد ارتداده عن التمرد، يعمل تحت حماية كل من قوات الأمن السريلانكية، وفرع البحوث والتحليل (المخابرات الهندية)، كان حتماً سيستغل معظم المعلومات الاستخباراتية التي في حوزته. كما كان هناك أيضاً قلق جراء الاعتقاد بأن النمور باتوا عرضة للاختراق الأمني من قبل أنصار كارونا، الذي حرم ارتداده النمور كذلك من أي معبر بري في شرق البلاد. وعلاوة على ذلك، أخذت عمليات كوادر كارونا ضد نمور تحرير التاميل تصبح مصدر قلق منذ منتصف عام 2005. وكانت كوادر كارونا، بوصفها وحدات مستقلة، ترشدها المخابرات السريلانكية، وتعمل بالتعاون مع حزب إيلام الديمقراطي الشعبي، وتشن عمليات عسكرية فعالة جداً، مستخدمة أسلوب "اضرب واهرب".[14] إضافة إلى ذلك، لم تتنازل الحكومة عن أي أراضٍ؛ كما لم تستجب لدعوة نمور تحرير التاميل إلى نزع سلاح قوات كارونا شبه العسكرية.

من ناحية أخرى لا يوجد دليل على أن إمدادات نمور تحرير التاميل العسكرية قد تأثرت. فخلال النصف الأول من عام 2003، كانت هناك على الأقل ثلاثة أحداث اعترضت فيها البحرية السريلانكية سفناً لنمور البحر، كان يزعم أنها تنقل إمدادات عسكرية، ولكن الاعتراضات التي أثيرت ضد تلك الأحداث تم إخراسها احتراماً لمحادثات السلام.[15]

وفي الجانب المالي ربما لم يكن الوضع مثيراً للقلق على المدى الطويل؛ فالكثير من موارد نمور تحرير التاميل المالية ليس من السهل حصاره، هذا علاوة على كونه مستقلاً عن المزاج المتقلب للتاميل في الشتات، حيث كان يعتقد أن التبرعات تتناقص في أوساطهم، عندما لا يكون نمور تحرير التاميل يخوضون حرباً. وتأتي هذه الموارد من الملكية ومحفظات الأوراق المالية، ومن الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الأحجام، والضرائب. وتجد الدول التي حرمت نشاط نمور تحرير التاميل صعوبة كبيرة في السيطرة على هذه الموارد وإعاقتها. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن المتطلبات المالية المتزايدة؛ للمحافظة على شبكة مشتريات السلاح وتمويل بناء دولة أصلية، سوف تُلقي بضغوطها على الموارد القائمة؛ أضف إلى ذلك أن أي حملة عسكرية في المستقبل ستتطلب بدورها موارد إضافية.

والموارد الخارجية التي لا يجد التفكير الاستراتيجي لبرابهاكاران سبيلاً إليها ضئيلة إن لم تكن معدومة. برغم ذلك ومع بدء عملية السلام لا بد أنه فكر في خياراته الاستراتيجية الأخرى بنوع من القلق. فإذا كانت قضية إيلام، أو أي حل آخر يقرب منها، يمكن أن يحقَّقا بالوسائل السياسية، فإن رفض خطط سلطة الحكم الذاتي المؤقتة كان ضربة رئيسية في هذا الخصوص، وبالتالي فإن الاستعدادات لحملة متابعة عسكرية ينبغي أن توضع، وتنفذ عاجلاً لا آجلاً، إذا كان التصور الذي يطرحه النمور وحدهم لقضيتهم سيظل هدفاً سياسياً قابلاً للاستمرارية.

ويبدو أن الاستراتيجية التي طُوِّرت عقب ارتداد كارونا، وعملية السلام المخفقة، تقوم ظاهرياً على شن حرب نهائية تفضي إلى تحقيق حلم

إيلام. في هذه الأثناء يواصل برابهاكاران البالغ من العمر 52 عاماً، سيطرته المطلقة على نمور تحرير التاميل، منذ أكثر من عقدين من الزمان، كما أنه ما يزال يناشد السكان التاميل تقديم الدعم المالي والسياسي، وتحمل المعاناة الإنسانية المفرطة، والنزوح، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتضحية. إلا أنه رغم ذلك لم يحقق الكثير باستثناء انتصارات عسكرية متفرقة؛ مثل: الاستيلاء على ممر الفيل عام 2001، والسيطرة على المناطق غير المنظفة.

وفي ظل المسارات السياسية المسدودة، وتزايد حدة المواقف الازدواجية بين بعض المؤيدين الدوليين السابقين، فضلاً عن حالات الارتداد، وهروب الكوادر من الخدمة، والإرهاق الملموس جراء الحرب، والفقر المدقع وسط السكان التاميل الذين تأثروا على نحو مباشر بالنزاع؛ إزاء ذلك كله يبدو أن برابهاكاران قد قرر أن الحملة العسكرية التالية ستصمم على أساس الحسم، وليس الغلبة فحسب.

وهكذا بدأت الاستراتيجية الآخذة في التكشف تتبلور منذ أواخر عام 2005. فقد وفرت الأحداث في ترنكومالي، وهي مدينة ساحلية شرقية لها أهمية استراتيجية هائلة إقليمياً، يسكنها بدرجات متساوية تقريباً: التاميل، والسنهاليون، والمسلمون أول رؤية لما سوف يأتي؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر، أخذ العداء بين مجتمعات السنهاليين والتاميل منحى ينذر بسوء المصير، وذلك عندما استيقظ التاميل، ليجدوا تمثالاً عملاقاً لبوذا على قاعدة مماثلة في الحجم قد أقيم في الميدان الرئيسي الذي يمثل قلب الأعمال التجارية للتاميل في المدينة. كما كان التوتر آخذاً في التصاعد منذ فترة، وخاصة بعد أن حصل التاميل على أغلبية عددية في المجلس البلدي.[16]

وترافق ذلك مع غليان للعنف استمر أشهراً: فقد قتل قائد التاميل في الاحتجاج على تشييد التمثال وهو في طريقه إلى البنك، واكتشفت جثث خمسة من التاميل على الساحل، وبدأت قوات الأمن تتعرض لهجمات كوادر التاميل، والمتعاطفين وإياهم.[17] وفي 12 نيسان/ إبريل، انفجرت قنبلة -قيل إنها من صنع نمور تحرير التاميل- في ساحة السوق وقتلت خمسة أشخاص. بعد ذلك مباشرة هاجم بعض عامة السنهاليين منازل التاميل ومتاجرهم في المدينة ودمروها. وقد قتل خلال تلك الأحداث بين 20 و35 وجرح الكثير من المدنيين الذين لم يكونوا كلهم من التاميل، كما تشرد حوالي 3000 فرد بعد تدمير حوالي 100 منزل. ويزعم أن قوات الأمن كانت تقف جانباً، ولم تتخذ إجراء لحماية المدنيين.[18]

إن التكتيكات التي استخدمها نمور تحرير التاميل غطت عليها مخاوف فشل عملية السلام وشبح أحداث عام 1983، واشتعال الحنق بقدر مساوٍ ضد قوات الأمن والسكان المحليين من السنهاليين. وعلى أي حال، فقد كانت ثمة أحداث مشابهة تتكشف أيضاً في جفنة؛ حيث بدأ شباب التاميل الذين ينتمون إلى النمور، أو يتعاطفون وإياهم، سلسلة من الهجمات ضد نقاط التفتيش التابعة لقوات الأمن والأفراد العاملين فيها، وغالباً ما كانوا يستخدمون قنابل يدوية. وإذا أخذنا هذه الأحداث معاً، فسوف يبدو من الواضح أن نمور تحرير التاميل كانوا ينسقون لحملة "على غرار الانتفاضة" ضد قوات الأمن، مصمَّمة بحيث تُضعف الروح المعنوية وسط القوات المسلحة، وتُفاقم الانقسام الإثني بين الجانبين. وكان من السهل أن ينكر نمور تحرير التاميل مسؤولية الهجمات، وأن يزعموا أنهم لا يمكن أن يكونوا

مسؤولين عن هبَّات عفوية وسط شباب التاميل، برغم أن المكان الذي يحصل منه مرتكبو الهجمات على أسلحتهم وقنابلهم اليدوية ظل غامضاً.

بحلول آذار/ مارس- نيسان/ إبريل وما بعدهما، بدأت تتكشف أجزاء أخرى من استراتيجية نمور تحرير التاميل. لقد كانت الألغام والهجمات بالقنابل اليدوية على القوات السريلانكية في مناطق الشمال والشرق تقع بشكل يومي تقريباً، وقد أدت إلى مقتل أكثر من 250 شخصاً من أفراد الأمن والمدنيين. وأدت هجمات ألغام كلايمور إلى إضعاف الروح المعنوية بشكل إضافي لدى الجنود والبحارة المحبطين سلفاً. وكانت المسافات الطويلة التي يقطعها الأفراد العسكريون، تتضمن عملاً خطراً، ومتعباً، يستنزف الوقت بالنسبة إلى خبراء الألغام ومسانديهم اللصيقين بهم.

وفي 25 نيسان/ إبريل، أوحت محاولة اغتيال رئيس الأركان السريلانكي الفريق ساريث فونسيكا، أن نمور تحرير التاميل اتخذوا قراراً بفتح فصل جانبي جديد من النزاع في العاصمة كولومبو. وقد ثارت شكوك كبيرة حول مدى استغلال نمور تحرير التاميل لاتفاقية وقف إطلاق النار؛ من أجل نشر عدد كبير من الخلايا "النائمة" للنمور السود في كولومبو.[19] وبعد شهرين؛ أي في 26 حزيران/ يونيو، جرح جنرال سريلانكي بارز جرحاً مميتاً بهجوم آخر للنمور السود؛ وقد وضح هذا الحادث مدى قدرة النمور على التغلب على مستويات الأمن المرتفعة التي فرضت عقب الهجوم على فونسيكا، وكذلك قدرتهم على الضرب والإفلات من العقوبة. هذا فضلاً عن التوقعات بشأن حدوث المزيد من الهجمات الانتحارية في المستقبل.

في 11 أيار/ مايو – عشية عيد فيساك Vesak، وهو أقدس احتفال في التقويم البوذي – كانت سفينة ناقلة للجنود ترفع علم بعثة مراقبة سريلانكا، وتقوم بترحيل 710 من أفراد لجنة مراقبة سريلانكا، غادروا ترنكومالي متوجهين إلى كانكيسنثيوراي Kankesanthurai، ضمن منطقة الأمن المشدد في شبه جزيرة جفنة، وعند منتصف الطريق هاجم القافلة نحو 12 سفينة من سفن نمور البحر. ومع أنه لم تصب حاملة الأفراد بضرر، إلا أن الضرر أصاب الدورية السريلانكية المرافقة، بما في ذلك طائرة هجوم سريع من طراز دوفرا Dovra، وقعت ضحية هجوم انتحاري، وقتل 17 فرداً من أفراد البحرية، ودمرت قطع بحرية أخرى، وفقد نمور البحر أربعة قوارب – على الأقل – ولحق الضرر بقوارب أخرى، لكن لا يعرف عدد القتلى في صفوف نمور البحر.

هكذا تواصلت عمليات القتل المتفرقة التي استهدفت نمور تحرير التاميل وقوات الأمن بخطو سريع. وكان الحدث الرئيسي التالي الذي أوقف نهائياً عملية السلام، قد تضمن هجوماً مزدوجاً بألغام كلايمور، على حافلة مدنية في 15 حزيران/ يونيو، بالقرب من بلدة أنيورادهابورا التي أغلب سكانها من السنهاليين؛ وقد قتل في الهجوم 62 وجرح 40 من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. كما أسفر الهجوم على بلدة ميوتر Mutur، التي أغلب سكانها من المسلمين، عن نتائج مختلطة، وفقاً لمصادر الحكومة التي زعمت أن 152 من النمور قتلوا، عندما أوقفت قوات الأمن تقدمهم وحققت سيطرة تامة على البلدة الساحلية.[20] من هنا لم يعد ثمة شك في أن السريلانكيين قد عادوا إلى الحرب، التي يبدو أن نمور تحرير التاميل يفرضون طريقة سيرها.

إن رصداً للأحداث التي جرت خلال عام 2006، يمكن أن يساعد في رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية نمور تحرير التاميل الراهنة. إن تأمل تلك الأحداث يؤكد نيتهم الظاهرة في العودة إلى الحرب، ولكن دون مستوى الحرب التقليدية التي سبقت اتفاقية وقف إطلاق النار التي خاضتها عام 2002. لقد كانت الحرب – على أي حال– حالة من حالات التمرد التي يمكن أن تستخدم بأقصى صورة ممكنة، وتم إعدادها لتكون ناجحة؛ حيث أخفقت النزاعات والمواجهات الأكثر مباشرة. وإذا كان الهجوم على بلدة ميوتر من الإخفاق بالدرجة التي تزعمها المصادر الحكومية، فإن قضية اللجوء إلى التمرد سوف تكون أكثر إلحاحاً.

ويبدو أن لاستراتيجية نمور تحرير التاميل الراهنة ستة أهداف من دون ترتيب معين بالنسبة إلى الأفضلية أو الأهمية:

**أولاً**، خفض مستويات الروح المعنوية المزمنة في صفوف القوات المسلحة السريلانكية، والدفع بشكل كبير إلى زيادة نسبة الهروب من الخدمة. وعلى الرغم من تفاوت التقديرات، فإنه يعتقد أنه قد هرب من خدمة الجيش السريلانكي 50,000 فرد؛ أي ما يساوي نحو نصف العدد العامل.[21] وعلى الرغم كذلك من أن الهدف المحدد للهجوم البحري في أيار/ مايو 2006، ربما لم يعرف قط، فإن إغراق ناقلة الجنود كان قد ولّد احتجاجاً دولياً أكبر. وبدلاً من ذلك، كان نمور البحر قد نجحوا في جرح مئات من القوات الحكومية، التي ربما هرب من الخدمة عدد كبير من أفرادها عند أول فرصة تتاح لهم.

ثانياً، التحريض على ضربة انتقامية تقوم بها القوات المسلحة ضد مجتمع التاميل بحيث يعزِّز ذلك التضامنَ مع نمور تحرير التاميل، ويزيد وتيرة استقطابهم للمجندين. ويعرف التاميل جيداً حدود القوات المسلحة السريلانكية عندما يتعلق الأمر بالنظام. إن تاريخ الحرب الأهلية التي تواصلت لمدة عقدين، يزخر بالحوادث المتتالية من الانتهاكات القاسية لحقوق الإنسان، والتي ترتكبها قوات الأمن ضد أفراد من مجتمع التاميل، ومن ذلك: التعذيب، واغتصاب الرجال والنساء، والاعتقال من دون محاكمة، والقتل؛ وغالباً ما تقع تلك الأحداث بالوكالة، وترتكبها جماعات التاميل شبه العسكرية المعارضة لنمور تحرير التاميل والموالية للحكومة. وفي الواقع فإن أفراد هذه الجماعات ليسوا مدربين ولا حتى منظمين في أغلب الأحيان، بل هم عصابات همجية تمارس العنف بشكل دائم.

إن هجمات نمور تحرير التاميل والهجمات ذات الصلة بها على قوات الأمن، قد دفعت إلى عدد من الهجمات ضد المدنيين التاميل في شمال البلاد، ويعتقد أن هذه الهجمات من عمل قوات الأمن والجماعات التي تعمل بالوكالة؛ ففي 13 أيار/ مايو قتل بالرصاص 13 مدنياً، بينهم طفل في الرابعة ورضيع، في جزيرة كايتس Kayts التي تسيطر عليها البحرية السريلانكية. وفي الأسبوع الذي سبق ذلك أكدت بعثة مراقبة سريلانكا أن لديها أدلة على أن السلطات كانت متورطة في قتل المدنيين التاميل. وفي 9 حزيران/ يونيو قتلت بصورة وحشية أسرة كاملة من التاميل في فانكالاي Vankalai بمنار، إثر أعمال عنف جنسي وتشويه.[22] وكانت حالات الاختفاء آخذة في الازدياد عبر شبه جزيرة جفنة. وتوجد في الطرقات والدروب الخلفية مركبات بيض، سيئة السمعة، ومظللة الشبابيك، يزعم أنها تعمل بالتواطؤ التام وقوات

الأمن، وفقاً لتقرير أكدته وكالة أنباء رويترز، عن طريق مراقبين في بعثة مراقبة سريلانكا:

كان الناس يختفون عند نقاط التفتيش الحكومية، ويكتشف أنهم قد ماتوا. ويبدو أن مركبة بيضاء قد كانت تتحرك، من دون أن تخضع للعقاب عبر نقاط التفتيش، وفي إحدى الحالات، قيل: إنها شوهدت تغادر معسكراً للجيش، وفقاً لرواية المراقبين.[23]

وفي كانون الثاني/ يناير 2006، أصدرت المفوضية الآسيوية لحقوق الإنسان تقريراً عن الاختفاء المتعمد لعشرين فرداً في كل أنحاء الجزيرة، خلال كانون الأول/ ديسمبر 2005.[24] وفي 9 حزيران/ يونيو لفتت منظمة العفو الدولية الانتباه إلى اختفاء ثمانية من رجال التاميل، أثناء زيارة معبد محلي. ويزعم السكان المحليون أن الرجال قد تم خطفهم من قبل الجيش.[25]

إن الضربات الانتقامية الأخيرة التي وجهتها القوات المسلحة إلى المدنيين التاميل، أعادت المشهد الأمني في شمال البلاد إلى تسعينيات القرن العشرين وما قبل ذلك. وسيحاول الكثير من التاميل في الشمال الآن المغادرة؛ وسيضيف هذا إلى حصيلة ما وراء البحار، وصول نحو 4500 من اللاجئين إلى نادو التاميل Tamil Nadu في الهند. وسيسفر ذلك عن بيع الأراضي أو التخلي عنها، كما أن معظم تلك الأراضي سيتم الاستيلاء عليه؛ من أجل اتحاد نمور تحرير التاميل. ويعرف عن رجال النمور تورطهم في نقل التاميل إلى ما وراء البحار، والاستفادة من الرسوم المتضمنة في هذه العملية، وفرض الضرائب بعد ذلك. ويوحي تاريخ التجنيد الطوعي في صفوف نمور تحرير التاميل، أن القوة الدافعة إليه تأتي غالباً من تجارب الأفراد وأصدقائهم وأفراد

أسرهم على أيدي قوات الأمن السريلانكية. فعندما يفقد السكان المحليون الثقة بقوات الأمن، فإن المزيد من المجندين سوف يذهبون إلى صفوف النمور. إن الاستقطاب يلهب عملية التجنيد، ويخفض الحاجة إلى تجنيد الأطفال الإجباري الذي أثار وقتاً طويلاً الغضب وسط المجتمع الدولي.

ثالثاً، يبدو أن هجمات المفجرين الانتحاريين في كولومبو تمثل بداية حملة جديدة؛ لاستهداف مسؤولي الدولة البارزين، وقادة الرأي الذين ربما لا تكون رسالتهم متعاطفة وقضية نمور تحرير التاميل. وهناك قلق وسط المصادر في كولومبو، يتعلق بأن هناك المزيد في الطريق. لقد استخدم نمور تحرير التاميل اتفاقية وقف إطلاق النار، والحرية السياسية التي أسفرت عنها؛ لنشر قواتهم عبر الجزيرة، وخاصة في العاصمة والأراضي الجبلية. وباستخدامهم المنازل الآمنة والمساكن (الفنادق الرخيصة)، في الضواحي الجنوبية للعاصمة، فهناك ما يكفي من النمور السود والمتفجرات لشن حملة قوية جداً ضد الأهداف ذات القيمة الكبيرة، سواء منها البشرية أو المادية. وهناك اعتقاد بأن هذه الأهداف قد تم تحديدها سلفاً، مثلما أنه يتم بإتقان تهذيب التجارب ومراجعتها، وتحديث قوائم الأهداف بشكل مستمر.[26]

إن الأهمية الاستراتيجية للمفجر الانتحاري من نمور تحرير التاميل، تمضي إلى أبعد كثيراً من القضاء على الأهداف ذات الأهمية الكبيرة في كولومبو. والقيمة الإضافية لهذه العمليات تنبع من ضآلة الأضرار الإضافية، والإحساس بالعجز الذي تتركه لدى قوات الأمن؛ فمن الصعب على نحو خاص الحماية ضد المفجرين الانتحاريين. يضاف إلى ذلك أنه بعد أن تقع تلك الحوادث، ليس هناك شخص محدد سيتم اعتقاله؛ وقليلة هي الأدلة أو

عناصر التحري التي تساعد على المتابعة. بالتالي لا تستطيع قوات الأمن سوى استيعاب الدروس التي تم تحديدها، وانتظار الهجوم التالي، لذا تبدو هذه القوات في كثير من الحالات عاجزة. وإذا تم التخطيط الملائم للهجوم الانتحاري فستكون لديه – إذا ظلت كل العوامل الأخرى من دون تعديل – القدرة على الاستهداف المحدد، دون التسبب في المزيد من الضرر أو الخسارة للمدنيين الأبرياء والمتفرجين. وعلى نحو مهم، كان رد الحكومة على هجوم فونسيكا مخالفاً لما سعت النمرة السوداء لتحقيقه من عمليتها تماماً. فعقب الهجوم مباشرة شنت القوات الجوية السريلانكية الكثير من الضربات الجوية ضد السكان التاميل في مقاطعة ميتور، وهي المنطقة التي يسيطر عليها نمور تحرير التاميل إلى الجنوب من ترنكومالي، وسببت خلال هذه العملية أضراراً كبيرة خلفت قتلى وجرحى؛ وتبع ذلك – كما هو معروف دائماً في مثل هذه الحالات– نزوح آلاف التاميل الفارين من منازلهم.

لقد أشرنا سلفاً إلى التأثير الماثل في جهود نمور تحرير التاميل، من حيث ما يتعلق بحالات الاختفاء. وكان للضربات الجوية أيضاً النتيجة المرجوة في تسليط الضوء على وجوه القصور في خطط الحكومة للتعامل ومثل هذا الحدث، وعجز سلاح الجو السريلانكي، سواء بقصد أو من دون قصد، عن تخفيض الأضرار، بما فيها الإنسانية، إلى الحد الأدنى. وكان رد الفعل في رأي المجتمع الدولي يفتقر إلى البراعة، بينما كان في نظر صناع القرار في كولومبو الخيار الوحيد. إن شن هجوم انتحاري والفوز في معركة الدعاية، يوحيان بشكل منافٍ للحدس بأن هناك مزيات استراتيجية يمكن أن تكتسب من نشر النمور السود.

رابعاً، تضمن أيضاً هجوم النمور على القافلة البحرية في الطريق من ترنكومالي إلى منطقة الأمن المشدد، منطقاً استراتيجياً؛ فالشريان البري الرئيسي من الجنوب إلى شبه جزيرة جفنة هو الطريق الرئيسي A9، الذي افتتح نتيجة اتفاقية وقف إطلاق النار. ولئن كانت بعض أجزاء تلك الطريق في حال سيئة، إلا أن من الضروري عبور مناطق، يسيطر عليها النمور في الطريق إلى الشمال، فهم يسيطرون كذلك على ممر الفيل الذي يتصف بأهمية استراتيجية – وإن كانت غير حاسمة – والذي يمثل المنفذ البري الوحيد من الجنوب إلى شبه الجزيرة. ولأسباب جلية لم تستطع قوات الأمن استخدام الطريق A9 لأغراض النقل؛ ولهذا السبب استمروا في الاعتماد على الطرق الجوية والبحرية لنقل الأفراد، والمعدات، والإمدادات إلى منطقة الأمن المشدد في أقصى شمال شبه الجزيرة، التي تعد نقطة تجمع لنحو 30000 من أفراد الأمن، العاملين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من شبه الجزيرة.

لقد كان الغرض من الهجوم على البحرية السريلانكية أن يؤدي دور التحذير للحكومة، من أن نمور تحرير التاميل ينوون إغلاق المنفذ لمنع الوصول إلى ما يسمونه مياههم "السيادية". وفي الواقع كانت هذه أول مرة يستخدم فيها نمور تحرير التاميل لغة سيادية كهذه، في سياق بحري؛ كما أن هذه الحادثة أوصلت إلى الحكومة رسالة واضحة حول نوايا الانشقاق. إضافة إلى ذلك، كان من المعروف أن القدرات البحرية لسريلانكا ضعيفة، وعاجزة عن الصمود في حرب استنزاف، وهذه ربما تكون الهدف الاستراتيجي لرجال نمور تحرير التاميل، في المياه الإقليمية المجاورة للمناطق التي تقع تحت سيطرتهم. وإذا نجح النمور في حرمان البحرية السريلانكية

من الوصول إلى منطقة الأمن المشدد، فإن سلاح الطيران سوف يجبر على أن يضطلع بدور المزود اللوجستي. وعلاوة على كون هذه الطريق مكلفة جداً، فهناك مزاعم بأن مقاتلي النمور اقتنوا مؤخراً عدداً من الصواريخ أرض ـ جو.[27]

خامساً، ربما يكون الهجوم على الحافلة المدنية في 15 حزيران/ يونيو، قد كلف نمور تحرير التاميل ثمناً غالياً، من حيث ما يتصل بالتعاطف الدولي، ولكنه عزز أيضاً هدفاً استراتيجياً، يعد من الناحية الجدلية واحداً من أهم الأهداف. فالسكان في جنوب فاني، حيث توجد قيادة النمور، مختلطون إثنياً؛ وهدف نمور تحرير التاميل على المدى الطويل اكتساب منبر لإعلان دولة إيلام. ويتطلب هذا القدرة على تأكيد السيطرة التي لا مراء فيها، على مساحة من الأراضي تشمل شبه جزيرة جفنة وفاني، وكذا المناطق المجاورة، المختلطة هي الأخرى إثنياً. ثم إن استخدام ألغام كلايمور ضد أهداف مدنية، يعرف لأول وهلة أنها سنهالية – إن لم يكن ذلك بشكل حصري – هو عمل يهدف إلى إجبار السكان السنهاليين الذين يقيمون في المناطق التي تجاور مناطق التوتر حالياً على النزوح جنوباً. من هنا يمكن القول ببساطة إن نمور تحرير التاميل أخذوا يتوسعون عن طريق التطهير العرقي.

وأخيراً، فإن على النمور في سعيهم لتحقيق هذه الأهداف أن يكونوا واثقين من أن متطلبات خوض "الحرب الأخيرة" كلها متوافرة، ويمكن الوصول إليها من خارج سريلانكا، والمطلب الرئيسي لذلك هو المال. وتشير بعض الطرائف القصصية في هذا السياق، إلى أن جهود نمور تحرير التاميل، في جمع التبرعات كانت متعجلة أكثر من اللازم، طوال عام 2005، حيث إنهم

استخدموا أسلوب الجزرة والعصا، وطوروا أيضاً استراتيجية لجمع الأموال عبر نشاطات الجريمة المنظمة.[28]

إن الهم الأكبر لنمور تحرير التاميل، هو المحافظة على شبكة إمدادات السلاح وعلى نشاطها، وهذا لا يمكن تحققه إلا عن طريق الأموال؛ ومن أجل هذه الغاية يُعتقد – في الوقت الراهن – أن لدى كوماران باثماناثان (المعروف أيضاً بـ كي بي KP) – رئيس المشتريات في نمور تحرير التاميل – ما يزيد كثيراً على 100 مليون دولار أمريكي في حساب في ماليزيا، مخصصة فقط لتمويل إمدادات السلاح والمعدات ذات العلاقة بنمور تحرير التاميل.[29]

وبعد انتهاء الحرب الباردة، يعتقد أن النمور نوعوا سلسلة إمداداتهم؛ لتشمل الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة أوكرانيا وبعضاً من دول أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث توجد شبكات قوية لنمور تحرير التاميل، وقد كانت ديربان Durban في جنوب أفريقيا تعد، فعلاً، حتى عهد قريب قاعدةً محتملة لقيادة النمور فيما وراء البحار.[30] وعلى أي حال، فإن هناك اعتقاداً يسود الآن، مفاده أن التحركات الأخيرة كانت من أجل تعزيز عناصر الشبكة في جنوب شرق آسيا، والتركيز عليها.

وفي غياب خطة استراتيجية يُعتمد عليها، يستحيل الجزم بأن الأحداث على مدى الأشهر الستة الأولى من عام 2006، كانت أكبر من مجموع أجزائها، وأنها تكوِّن معاً استراتيجية كبرى لنمور التاميل؛ من أجل تحقيق حلم إيلام. لكن برغم ذلك فإن مستوى إيقاع تلك الأحداث شكل رسالة استراتيجية لا يمكن تجاهلها.

وإذا نجح نمور تحرير التاميل عسكرياً فسوف يأتي وقت يخططون فيه لإعلان دولة إيلام. وقد يكون إعلان الاستقلال من جانب واحد في الأصل هو الطريقة المثلى، وهو أمر ما يزال ممكناً حتى الآن، وإن كان لا يُنصح به. فبعد الحظر الذي فرضته مؤخراً على أنشطة النمور، كل من كندا والاتحاد الأوربي، أصبح أصدقاؤهم الذين يمكن أن يدعموا دولة تؤَسَّسُ حديثاً في إيلام، قليلين جداً في المجتمع الدولي. وفضلاً عن ذلك فإن على النمور، للسير في طريق أي إعلان للاستقلال من جانب واحد، أن يضمنوا أن عدداً كافياً من الدول ستكون مستعدة لاعتبار إلغاء الحظر المفروض على النمور بمثابة تمهيد للاعتراف بهم وشرط له كذلك؛ وسيكون هذا في صورته التراكمية أشبه بجبل سياسي شديد الانحدار يصعب تسلقه؛ أضف إلى ذلك أن مثل هذه الاستراتيجية ستتطلب سنوات قبل أن تؤتي ثمارها. أما الخيار الآخر فيُمَثَّل في فرض حدود الأمر الواقع، التي من المحتمل أن تجزأ سريلانكا من مانار في الغرب إلى ترنكومكالي في الشرق باستخدام الطرق A14 وA29 وA12؛ بوصفها خطوط حدود معقولة، حيث الأراضي في الجنوب هي منطقة "لا تتبع أحداً". وبافتراض عدم التدخل الدولي التام حيال ذلك الإعلان، فإن نمور التاميل سوف يبدؤون على الفور مهمة بناء الدولة بحماسة. وربما يتجنب مجتمع المانحين الدولي تمويل مثل هذا الكيان السياسي الاستبدادي، إلا في نطاق الاحتياجات الإنسانية التي ستغطَّى جيداً وبشكل كاف؛ كما أن أموال التاميل في الشتات سوف تتدفق من دون شروط؛ وهذا سيجعل إيلام أول دولة حديثة جديدة، تمول في معظمها، إن لم يكن بشكل كلي، من تبرعات أبنائها في الشتات.

# استراتيجية حكومة سريلانكا

تم انتخاب الرئيس ماهندا راجاباكسي نتيجة برنامج تضمن التزاماً بتبني موقف أقل تصالحاً، إزاء ما يتعلق بمقاربة عملية السلام. وعندما تبوأ منصبه كان واضحاً أنه ينوي إعادة صوغ شروط عملية السلام ولغتها؛ لكي يضمن بشكل رئيسي وحدة أراضي الجزيرة في المستقبل. لقد كان تفويضه - على أي حال - ضعيفاً، ولولا رفض نمور تحرير التاميل السماح لآلاف التاميل بممارسة حق الانتخاب في الشمال، والفساد الذي طبع الانتخابات في الجنوب - وخاصة في كولومبو - لكان راجاباكسي قد خسر الانتخابات. وفي أوائل عام 2006، واجه الرئيس الجديد تحدي الانتخابات المحلية من دون دعم اثنين من حلفائه الرئيسيين: حزب JVP الوطني، وحزب جاثيكا هيلا أورومايا JHU. وقد قرر الاثنان الابتعاد عن التحالف، والمنافسة باستقلالية في الانتخابات. وفي هذه الحالة حقق تحالف حرية الشعب المتحد فوزاً ساحقاً، بينما كان دعم حزب JVP أقل من المتوقع.[31]

وقد منح المشهد السياسي الجديد راجاباكسي الفضاء السياسي لمتابعة مقاربة أكثر براجماتية للنزاع، ظاهرياً على الأقل. كما استطاع المحافظة على حضور الحكومة النرويجية في عملية السلام، والتحلي بموقف ظاهري، يتمثل بالانفتاح ومشاركة نمور تحرير التاميل، وكانت هذه نتيجة أكثر من كافية، بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ولأن الشيطان في التفاصيل -كما يقال- فإن راجاباكسي كان مستعداً فقط، لإعادة فتح محادثات السلام على أساس الشروط التي أعاد صياغتها؛ وقد مثل هذا الموقف حرماناً بالنسبة إلى نمور تحرير التاميل، وخلق مأزقاً بنيوياً، على الرغم من أن نمور التاميل هم الذين قاموا في الأصل بهندسة تلك العملية.

ومنذ الانتخابات المحلية كانت الاستراتيجية السياسية للرئيس تتمثل بتبني موقف تيدي روزفلت "تحدث بشكل ناعم، ولكن احمل عصا كبيرة"، فنادراً ما انحرف عن موقف الباب المفتوح تجاه رجال نمور تحرير التاميل. لكن ظلت داخل القفاز المخملي قبضة حديدية، وتشهد على ذلك الضربات الانتقامية التي كانت تنفذها القوات المسلحة عقب أي هجمات لنمور التاميل؛ وأيضاً ثقافة الإفلات من العقاب التي تحيط بنشاطات قوات الأمن وجماعات الوكالة في الشمال.

لقد كانت الاستراتيجية العسكرية شبه معدومة. ويبدو أن الرئيس – وهو القائد العام أيضاً – قد استوعب طبيعة ديناميات الأمن السائدة في الشمال. وقد ارتفعت النفقات العسكرية بشكل حاد من 52 مليار روبية (520 مليون دولار أمريكي) إلى 70 مليار روبية (700 مليون دولار أمريكي) عام 2006.[32] على الرغم من ذلك، يوجد القليل من الأدلة على التفكير الاستراتيجي التطبيقي وسط الرتب العليا. ويؤكد النقاد في كولومبو أن المشكلة تكمن في أن عملية اتخاذ القرار مشتتة.

لقد أحاط الرئيس نفسه بزمرة من المستشارين الذين يثار عن مؤهلاتهم فضلاً عن طاعتهم العمياء، الكثير من التساؤلات؛ وهذا يعني أن القائد العام يسمع على الدوام ما يعتقد مستشاروه أنه يود سماعه. كما يبدو من جانب آخر أن تحليل الوضع الأمني السائد لدى محللين أقل رتبة، لكنهم ملمون بالأمور، لا يصل إلى المسؤولين عن اتخاذ القرار.[33]

ومن المؤكد أنه من الصعب معرفة الكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها الحكومة للأزمة الراهنة. فنمور تحرير التاميل يستعدون "للحرب النهائية"،

ولقد تمت كل الاستعدادات اللوجستية والخطط، واخترق النمور كولومبو والأراضي الجبلية في فترة اتفاقية وقف إطلاق النار، وامتزجوا بشكل تام والمجتمعات المحلية. إن مقياس القلق في شأن وجود نمور تحرير التاميل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ينعكس في الحالات المتنامية لعمليات البحث والتطويق؛ ففي 24 أيار/ مايو 2006 - على سبيل المثال - شنت الشرطة عمليتين رئيسيتين في كاتيونايكا Katunayaka وكالوتارا Kalutara، إلى الشمال والجنوب من كولومبو، على التوالي.[34]

وفي غياب الاستراتيجية العسكرية أو السياسية الواضحة للتعامل والأحداث التي تتكشف، ومع وجود قائد عام ربما كان يفتقر إلى فهم واضح للموقف العسكري الآخذ في التكشف، يبدو أن حكومة سريلانكا لا تملك العدة للدفاع عن الاستراتيجية السياسية للرئيس، وهي الخاصة بمعالجة الدفاع عن وحدة أراضي الجزيرة.

إن المدفعية والهجمات الجوية التي تحدث مزيداً من الأضرار، إلى جانب القبول الضمني بالعمليات السرية لقوات الأمن ووكلائها، لا يمكنها جميعاً أن تعالج المشكلات السياسية والعسكرية التي أخذت تتراكم. وحتى الآن، وإن اتسمت التكتيكات المتبعة بكونها ماكرة، إلا أن اتفاقية وقف إطلاق النار تظل من الناحية النظرية سارية المفعول، ومسؤولية التآكل التدريجي للوضع الأمني ترجع إلى نمور تحرير التاميل. وعلى أي حال، فإن هذا تكتيك مؤقت، سيكون - على نحو متنامٍ - زائداً على الحاجة، حالما يكشف المراقبون الوطنيون والدوليون عن حجم الانتهاكات والمعاناة، التي سيُجبَر المجتمع الدولي على الاستجابة لضغوطها في وقت ما. كما لا يجوز أن ننسى أن كثيراً

من التكلفة الخاصة بالعناية بالنازحين داخلياً يتحملها المجتمع الدولي الذي مازال قلقاً بقدر كبير إزاء الاستثمارات السابقة في بناء السلام إبان اتفاقية وقف إطلاق النار الآخذة في التلاشي سريعاً، شأنها شأن الاستثمارات التنموية.

## السياق الإقليمي والسياق الدولي

تعد الهند أهم الأطراف الإقليميين فيما يتعلق بالقضية السريلانكية؛ ويعود ذلك إلى أمور، منها هيمنتها التي لا تواجه تحدياً عبر جنوب آسيا، ومسيرتها الحتمية نحو أخذ وضع القوة العظمى عسكرياً واقتصادياً. فمنذ نيل سريلانكا الاستقلال أظهرت الهند اهتماماً عظيماً بشؤون سريلانكا الداخلية؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى الروابط القوية بين سياسة التاميل في سريلانكا وفي الهند، وإلى أثر العلاقات السابقة، بين دولة تاميل نادو والمركز؛ وقد تم بحث طبيعة تشابك هذه العلاقات وتقلباتها بشكل مكثف في مكان آخر.[35] كما أن هناك إجماعاً لا يمكن إنكاره، على أن أداء قوة حفظ السلام الهندية ودورها، قد كان مصيرهما الإخفاق. أما بالنسبة إلى الجيش الهندي فقد كانت التكلفة مرتفعة بحساب الإصابات والسمعة، وقاد بؤس التكتيكات والقيادة إلى معدل وفيات وإصابات مرتفع بشكل لا يقبل، وأثار أسئلة خطيرة إزاء ما يتعلق بكفاءة القيادة. إن خبرة قوة حفظ السلام الهندية تركت أثراً مباشراً، لا يمكن محوه، في سياسة نيودلهي تجاه كولومبو، ونتيجة لذلك يمكن القول ببساطة إن الهند لن تفكر في التدخل العسكري في سريلانكا مستقبلاً.

وبتسارع الحرب النهائية وقوة دفعها، فإن الدعوات المتقطعة من داخل سريلانكا بالتدخل الدولي سوف تتضاعف. فمستوى القلق الدولي الذي خلقته هذه الحرب الأهلية يبدو أقل من مستوى الأزمة. ونجد ذلك يرجع في أحد المستويات إلى المزاعم المختلفة لكل طرف. إن سريلانكا ليست الصومال أو السودان، فضلاً عن أن تكون العراق أو أفغانستان. وبغض النظر عن محنة معسكرات النازحين داخلياً في الشمال، أو ضحايا النزاع في الماضي والحاضر أو المستقبل، فإن شبه جزيرة جفنة ليست دارفور. وفي مستوى آخر، نجد أن أهمية سريلانكا الجيوسياسية دولياً محدودة، خلافاً لأيام القطارات والبحار، في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما كان ينظر إليها؛ بوصفها قاعدة أمامية لمسرح الشرق الأقصى ولأسواقه.

لقد قدم المجتمع الدولي التزامات سخية لإعادة الإعمار لمرحلة ما بعد النزاع وما بعد تسونامي؛ ويتحمل طرفا الأزمة عبء الاتفاق بشأنها على خريطة طريق ثم تنفيذها لفك الاشتباك بين هذه المجتمعات. وقد تحدى البنك الدولي – مؤخراً – سريلانكا علناً لكي تقطع اعتمادها على المساعدات الدولية، وتوحي هذه الإشارة بالكيفية التي يفكر بها المانحون المتعددون في الوقت الحالي.[36] وإجمالاً نجد أن مجتمع المانحين قد بدأ يشعر بالإحباط – بشكل متزايد – بسبب ما تكشف عنه الأحداث، كما نرى أن حسن النية تجاه نمور تحرير التاميل آخذ في الذبول. ومع تزايد عدد الدول التي تحظر أنشطة نمور التاميل، فإن خيارات صرف المساعدات للنمور سوف تضمحل بقدر هائل؛ ومن ثم نجد أن قلق المجتمع الدولي هنا يفوق درجة التزامه. كما يدرك المجتمع الدولي أيضاً أن الهند في مختلف الأحوال تعتبر سريلانكا فناء خلفياً لها. وبما أن احتمال التدخل العسكري بات مستبعداً، فإن من شأن هذا طمأنة

المجتمع الدولي، من حيث إنه في ظل المطالب الكثيرة المتعارضة تتضاءل المخاطر الناتجة عن إمكانية تجاهل خيارات حفظ السلام. وهناك أيضاً إرث مبدأ إنديرا. إذ ستسعى الهند إلى تثبيط - إن لم يكن تعويق - جهود المجتمع الدولي للتدخل في سريلانكا. بالإضافة إلى الأثر التأديبي من جانب آخر لتجربة قوة حفظ السلام الهندية؛ فالهند لم تعد قلقة كثيراً بشأن التيارات الساعية إلى التخلص من سلطة المركز، بل تَمثل الهم الرئيسي للهند في ثمانينيات القرن العشرين، في أن الحركة الانفصالية الناجحة في سريلانكا، والتي يتغاضى عنها الوسط الهندي، يمكن أن يُرَدِّد صداها، وتُرفِد بالطاقة حركات مشابهة في البنجاب، وكشمير، والشمال الشرقي، ونادو التاميل أيضاً. وإذا استثنينا الشمال الشرقي، فهذا لم يعد هماً كبيراً الآن. وعلى الرغم من ذلك كله، يظل المركز الهندي ملتزماً بتسوية سلمية للنزاع، تقوم على مجموعة تنازلات، تحترم ضمناً وحدة أراضي الجزيرة.

وبينما قد يبدو أن الحكومة الهندية راضية بإبعاد نفسها عن التعقيدات الكامنة في اتخاذ موقف أكثر سطحية، من عدم التدخل في الأزمة الراهنة في سريلانكا، برغم أن العوامل التاريخية تشير إلى أن هذه الأزمة كانت إلى حد كبير من صنعها؛ فربما ماتزال سياسة نادو التاميل تعقد القضية، بالنسبة إلى المركز. ومن المرجح أن حزب درافيدا مونيترا كازاجام Dravida Munnetra Kazhagam- DMK الحاكم، سيتخذ موقفاً يكون أكثر محاباة لنمور تحرير التاميل، أو - على الأقل - السكان التاميل، ولكن هذه القضية في الوقت الراهن تغرق في المستنقع السياسي داخل الدولة.[37] ومتى توافرت الفرصة، فربما يخرج حزب درافيدا مونيترا كازاجام بمواقف تؤثر في سياسة المركز الخارجية.

وحتى ذلك الوقت فإن العلاقات بين حكومة سريلانكا والهند ستبقى على ما هي عليه. ولن تسعى الهند لكشف ظهرها باتخاذ موقف من الأحداث، وهي تعلن أن الدعم الواضح والفعال للحكومة ضد نمور تحرير التاميل، من المؤكد أن يكون له بشكل أساسي انعكاسات على مركز الدولة، وأي تحول متصور أكثر من التنازل في سريلانكا سيثير دهشة جماعية في الدوائر الدولية. إن أحد المجالات التي ستكون لغزاً بالنسبة إلى نيودلهي يتمثل بأن تطلب حكومة سريلانكا من البحرية الهندية محاصرة الساحل الشمالي؛ لمنع تدفق الأسلحة إلى المناطق التي يسيطر عليها نمور تحرير التاميل، وهذا الأمر في مستطاع نيودلهي، ولكنه أكثر من قدرات البحرية السريلانكية. وسوف يتم هذا الطلب من دون ضجة؛ لأن الرفض سيكون أمراً صعباً بالنسبة إلى نيودلهي. وإجمالاً نجد أنه كلما قل ما يفعله المركز ويقوله في هذا المنعطف الحرج كان ذلك أفضل.

إن علاقات سريلانكا بباكستان ودية بشكل عام، وقد تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في شباط/ فبراير 2006، وتم ترتيب قرض لمشتريات الدفاع. وتهتم باكستان بالطريقة التي يعامل بها نمور تحرير التاميل المسلمين، ولكن ليس إلى درجة فعل شيء أكثر كثيراً من تقديم الاعتراضات وتقديم الشكاوى. ومنذ انهيار اتفاقية وقف إطلاق النار طلبت سريلانكا إلى باكستان ترتيب شراء ما قيمته 60 مليون دولار أمريكي من المعدات الدفاعية للجيش وسلاح الطيران.[38] ويبدو أن هناك القليل من التفاصيل لكي يثير الطلب قلقاً في نيودلهي أو أماكن أخرى، على الرغم من أن الأمر ربما يعني أن سريلانكا تحتاج إلى قرض، وهذا قد يسبب تعقيدات في المستقبل.

أما علاقات سريلانكا بالولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن القول إنها ودية أكثر من كونها حميمة، وإن كانت العلاقات بينهما تعاني المد والجزر وفقاً لمن يتخذ القرار في كولومبو. لقد حظرت الولايات المتحدة الأمريكية نشاط نمور تحرير التاميل، كما أنها تساند الحكومة في المحافظة على وحدة أراضي الجزيرة.

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية الواضح ينبع من الخشية من إمكانية استغلال القاعدة للحرب الأهلية، وللبعد الإسلامي على نحو خاص. فكل سكان جفنة المسلمين (نحو 35,000) والمناطق المحيطة بها تم إجلاؤهم من المنطقة، وفقدوا ممتلكاتهم وأراضيهم (ويسكنها الآن محتلون لا يدفعون أجوراً)، كما أن معظم هذه العائلات التي تعد نفسها مسلمين تاميليين، (بدلاً من المسلمين الشرقيين الذين يتماهون والبربر)، تلك العائلات تعيش الآن في بوتالام Puttalam، برغم أن الكثيرين اختاروا التخفي واستغلال الفرص التجارية التي توفرها كولومبو.

في الواقع توجد أدلة قليلة على أن الراديكاليين الإسلاميين قد حاولوا حتى الآن توحيد قضيتهم مع المسلمين في الشمال الغربي. ويعتقد أن بعض الجماعات الإسلامية من مناطق أبعد تعمل في الشرق، وأن الاتحاد الدولي الإسلامي للطلاب ومنظمة الإغاثة الإسلامية الوطنية – وتمول كلاً منهما القاعدة وحركة الإخوان المسلمين – يديرون فروعاً في كولومبو، ولكن حتى الآن كانت مقاربة قوات الأمن السريلانكية تجاه هذه النزعة مرنة.[39] وعلى أي حال، فمن المؤكد أن المزيد من محاولات نمور تحرير التاميل استهداف السكان المسلمين في منطقة النزاع وحولها سيثير المخاوف وسط المسلمين دولياً بمرور الوقت.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فمازال أمامها أن توضح علناً حلقة الوصل بين الوضع في سريلانكا والحرب على الإرهاب. وبرغم ذلك فقد تعهدت بدعم الحكومة السريلانكية، في شكل مساعدات عسكرية، ولكن حتى الآن فالأمر مقصور على التدريب، بدلاً من المعدات. ومن المرجح أن تملص إدارة كلنتون من كيفية معالجة أزمة سريلانكا، هو سلوك سوف تكرره الإدارة الحالية والإدارات المستقبلية، كما أنه إذا دعت الحاجة إلى أعمال إنسانية لها علاقة بالنزاع، فإن واشنطن سوف تعمل على تحويل الأموال إلى هناك عبر نيودلهي.

لقد جاء إصرار الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لكل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي، في أيار/ مايو 2006؛ لتتبنى حظر نشاطات نمور تحرير التاميل؛ جاء عقب هجوم نمور البحر في فيساك. وقد وصف الوزير المساعد دونالد كامب نمور تحرير التاميل صراحة بأنهم جماعة إرهابية "تستحق هذا التصنيف"، وأشار إلى أن حظر نشاطهم سوف "يساعد على وقف الإمدادات المالية ومشتريات الأسلحة".[40] وكان الاتحاد الأوربي في السابق قد تبنى حظراً على سفر النمور عام 2005، ولكنه رد بسرعة مدهشة على هجوم فيساك، بما أن الإجماع وسط أعضاء الاتحاد الأوربي حُقِّق خلال أيام؛ وهذا ما يوحي أن معظم الحواجز السياسية والبيروقراطية المطلوبة لتبني حظر أنشطة نمور تحرير التاميل قد تم تجاوزه سلفاً.

إن الحظر الذي فرضته أوربا على النمور سوف يسمح - من الناحية النظرية - لدول الاتحاد بتجميد أصول نمور تحرير التاميل المحجوزة لديها؛ أما من الناحية العملية فسوف يتبين أن هذا الأمر صعب للغاية؛ لأن المحاكم

لن تكون قادرة على أن تقرر الحدود الحقيقية بين أصول الأفراد الخصوصيين، و"المنظمة الواجهة"، وأين تبدأ أصول نمور تحرير التاميل؟ وهذا الأمر لن يثير إلا القليل من مخاوف النمور. أما الأمر الأكثر إثارة للقلق فسوف يكون تحريم السفر المفروض على الأفراد المعروفين من نمور تحرير التاميل؛ وهذا سوف يؤثر في جمع التبرعات والدعم، وسط تاميل الشتات؛ وأما من الناحية التقليدية، فقد استغلت قيادة نمور تحرير التاميل اجتماعات في أماكن مثل: جنيف وأوسلو؛ للقيام بزيارات إضافية إلى مناطق داخل الاتحاد الأوربي لحشد الدعم للقضية.

وهناك – على أي حال – احتمال يتمثل بأن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تتغير. ففي حزيران/ يونيو 2006، زار نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون آسيا الجنوبية وآسيا الوسطى، ريتشارد بوشر، كولومبو وقال في تصريح:

برغم أننا نرفض الأساليب التي استخدمها نمور تحرير التاميل، فهناك قضايا مشروعة، يثيرها مجتمع التاميل؛ ولهذا المجتمع رغبة مشروعة جداً – كما هو الأمر مع كل شخص – في تسيير شؤون حياتهم الخاصة، وفي التحكم بمصائرهم، وفي حكم أنفسهم في وطنهم، داخل المناطق التي سكنوها تاريخياً.[41]

هذا الأمر ربما يشير إلى تحول في السياسة الأمريكية تجاه سريلانكا، ولكن من المرجح بقدر أكبر أن يكون هذا التصريح "رسالة غير رسمية". وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن التصريح لا يشمل ذكراً لتقرير المصير، ولكنه يتحدث بالفعل عن حكم التاميل لأنفسهم في وطنهم الخاص. هذه الإشارة

- إذن - ربما تكون تأييداً لقدر أكبر من التعددية، في سريلانكا مع إشارة خاصة إلى الشمال والشرق، بدلاً من أن تكون تحركاً، نحو قبول الحاجة إلى دولة منفصلة للتاميل.

لقد لعبت الحكومة النرويجية أهم دور حتى الآن بوصفها الوسيط في عملية السلام والمؤسس الكلي له. وقد تمت دعوة النرويج لتشارك بالتزامن، في جهود بناء حوار بين كل من كوماراتانجا وبرابهاكاران في شباط/ فبراير 2000، برغم أن مشاركتها خلف الكواليس كانت قد بدأت في العام السابق. كما أن نظرة طرفي الأزمة السريلانكية، ومعهما الهند تحديداً، إلى النرويج بوصفها دولةً بانية للسلام بصورة جوهرية، ووجوداً أجنبياً خالياً من تركة الماضي الاستعماري، وسجلاً للإنجازات داخل المنطقة؛ كان من الممكن أن يمثل تراثاً من الحيادية. وطوال السنوات الست التي تلت تم استثمار كميات ضخمة من المال، ورأس المال السياسي في عملية السلام. وعلى الرغم من ذلك، كان قادة الرأي السنهاليون في كولومبو بحلول عام 2004، قد أصبحوا متشككين - على نحو متزايد - في النرويجيين، وأصبحت الاتهامات في شأن الانحياز إلى نمور تحرير التاميل أمراً شائعاً. ووفقاً لكل الاحتمالات، فإن انعدام الثقة المتنامي هذا، كان تجلياً للسبب الرئيسي في دعوتها للمشاركة في المقام الأول، إذ كانت الوفود النرويجية قادرة على إدراك الواقع السياسي لعملية السلام بوضوح استثنائي مادامت تعمل وفقاً للظروف، وفي ضوء الوضع الذي نشأ نتيجة لنحو عقدين من الحرب الأهلية، بدلاً من الالتفاف عليه. بعبارة أخرى، أدرك النرويجيون أن السلام لا يمكن أن يتحقق عن طريق الارتداد إلى شيء قريب مما كان قبل الوضع الراهن؛ لكن بمرور الزمن، صار هذا الموقف ينظر إليه على أنه انحياز واضح لقضية التاميل.

وبرغم التزام راجاباكسي الشعبي بإنهاء الدور النرويجي في عملية السلام، فإن المنعطف التام والفوري الذي أخذه بعد الانتخابات أشار إلى مدى الأهمية المستمرة للدور النرويجي بالنسبة إلى الطرفين. إن حكومة سريلانكا ربما حققت ما كانت تأمل فيه على مدى العقد الأخير فيما يتعلق بدعم المجتمع الدولي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي (ومن ذلك المملكة المتحدة) وأستراليا وكندا والهند، هي الدول الرئيسية التي فرضت حظراً على نشاطات نمور تحرير التاميل، وتفكر اليابان في فعل الشيء نفسه. قبل عقد كان لنمور تحرير التاميل قدر جيد من الدعم الدولي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سجل حكومة سريلانكا المروع في المجال الإنساني، فضلاً عن الأسباب الأساسية للنزاع كالمذابح ضد السكان التاميل التي تغض الدولة الطرف عنها، والتشريعات التي أسّست لعمليات التمييز. وطوال العقد الماضي استطاعت الحكومة أن تنتزع عناصر مصداقيتها انتزاعاً؛ ولئن كان لتقادم الصراع دور في ذلك، إلا أنه يرجع أيضاً إلى الدبلوماسية الحكيمة التي انتهجتها كولومبو، فضلاً عن الرغبة الكبيرة لدى المجتمع الدولي في أن يرى نهاية للنزاع لا تتضمن الانفصال.

لقد عاش نمور تحرير التاميل كذلك تآكلاً تدريجياً في مصداقيتهم ومشروعيتهم. وهذا أيضاً يرجع في جزء منه إلى عامل الزمن؛ حيث تصبح الذاكرة المؤسسية أقل وضوحاً بذبول الجذور الأصلية للنزاع وديناميATه مع مرور الوقت؛ إذ لم يقدم النمور إلا القليل في مساعدة قضيتهم، إزاء ما يتعلق بوضع نهاية لممارسة تجنيد الأطفال، حيث دأبوا على المراوغة، وصم الآذان عن مناشدات المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة،

ومطالبها في هذا الإطار. ومنذ وقت ليس بالبعيد، أثيرت أسئلة حول التـزام نمور تحريـر التاميـل – أو بعبـارة أكثـر دقـة، افتقـارهم إلى هـذا الالتـزام – بالتعددية والديمقراطية. كما بدا جلياً خلال عملية السلام (2002– 2006)، أن التقويمات والمتطلبات العسكرية والاستخباراتية، كانت لها اليد العليا على الأمانة السياسية.

أما ما يتعلق بالتوازن، فيبدو أن المجتمع الدولي منحاز إلى حـل للنـزاع، يحفظ وحدة أراضي الجزيرة، وهو يبدي التزاماً متزايداً بهـذا الأمـر؛ وبعبـارة أخرى، يجب على نمور تحرير التاميل في وقت ما، الدخول في الاتجـاه الـسائد في السياسة السريلانكية، والمشاركة في العمليات السياسية.

وعلى أي حال، تبدو منطقة الخليج عموماً – باستثناء قطر – غـير معنيـة بالنزاع المتصاعد في سريلانكا. فبعد ارتداد كارونا في آذار/ مارس 2004 ومـا تبع ذلك من عمليات تسريح لقواته، يُتوقع أن الموالين لكارونا سوف يجدون ملاذاً لا يتعرف عليهم فيـه أحـد، في ضـواحي كولومبـو حيـث يقـيم نحـو 240,000 من التاميليين. وعلى الرغم من ذلك، كان من شروط اتفاقية وقف إطلاق النار السماح لنمور تحرير التاميل بممر آمـن إلى المنـاطق التـي تـسيطر عليها الحكومة وداخلها أيضاً. وقد استغل النمـور ذلـك؛ لتوسـيع شـبكتهم الاستخباراتية الرهيبة في كولومبو بدرجة كبيرة، ويشهد عـلى ذلـك النجـاح الأخير للمفجرين الانتحاريين.

لكن بعد أن اتضح لأنصار كارونا أن كولومبـو ليـست مـلاذاً في نهايـة الأمر، قرروا بدلاً من ذلك الارتباط بمتعاقدي التوظيف المسلمين في الشرق السريلانكي؛ لتأمين العمـل بـشكل رئيـسي في قطـر. ويعتقـد الآن أن هنـاك

حوالي 1000، من أنصار كارونـا المسرَّحين يعملـون في مجـالات التـشييد في قطر، كما يوجد في الدوحة أيضاً أنـصار وكـوادر مـن نمـور تحريـر التاميـل. وحتى الآن ظلت الأحداث قليلة ومتباعدة، ولئن كانت هناك -على الأقل- جريمـة قتـل واحـدة، إلا أنـه لا توجـد ضـمانة، في ألا يحـدث المزيـد مـن المشكلات، في ضوء مستوى العداء المفرط بين أطراف الأزمة السريلانكية.

## الاقتصاد السياسي للنزاع

من المؤكد أن الكثير من مجموعات المصالح قـد بـرز لكـي يكـسب ماديـاً واقتصادياً من الحرب الأهلية في سريلانكا. وإن إحدى السمات الرئيسية لقيـادة برابهاكاران لنمور تحرير التاميل هي قدرتـه عـلى تـأمين عـدم اسـتفادة الكـوادر الفردية مالياً من عمليات جمع الريعين: الداخلي والخارجي. وبينما قد يكون مـن المستحيل بالنسبة إلى القيادة مراقبة الشبكة المعقدة من الأموال التي تدعم جماعيـاً قضية نمور تحرير التاميل ومراجعتها، فإن الاستقامة تُضمن عموماً بخلـيط مـن التهديد، والالتزام، والعقاب. ففي عام 1994 - على سبيل المثال - أعـدم نمـور تحرير التاميل سابالنجام ساباراتنام - وهو من ناشطيهم - في بـاريس؛ للاعتقـاد أنه كان يحول الأموال من مكتب باريس إلى أغراضـه الخاصـة. وقـد كـان هـذا استثناء نادراً يثبت القاعدة. وعموماً، لا يُقْدِم نمور تحرير التاميل على مثـل هـذه العمليات خـارج سريلانكـا؛ مـا يـوحي أن هـذه الجريمـة ذات خطـورة. وفي منازعات أكثر قرباً، رُكِّزَت على معبد شمال لندن يعد قناة قيمـة للإسـهامات في القضية، تم إغواء أحد المديرين وسكرتيره، (راجاسنجهام جياديفان وفيفكانـادا Rajasingham Jeyadevan and Vivekanada)، وأخـذا إلى فـاني، بـدلاً مـن التعامل وإياهما في الموقع، وذلك بسبب نزاع له علاقة بالمالية وجمع التبرعات.[42]

إن الجهاز المتداخل والمعقد من الشبكات المالية الذي أسسه نمور تحرير التاميل، يمثل شريان الحياة لجهودهم، وأساس نجاح الحركة واستمرارها. كما أتقن النمور خلال تحويلاتهم النقدية نظام "الحوالة"؛ بحيث يمكن القول عموماً إن الظاهرة المالية لنمور تحرير التاميل نادراً ما يساء استخدامها.[43]

وفي أوساط نمور تحرير التاميل هناك أمثلة قليلة على الابتزاز والسعي الشخصي وراء الريع. وقد استولت الحركة على الأراضي والممتلكات في الشمال، واشتركت في التجارة بالبشر والابتزاز، وربما التجارة بالمخدرات. وإجمالاً فإن الأفراد المعنيين يعملون، وبشكل حصري، من أجل القضية. وفي بعض الحالات - مثل عصابات التاميل في الشوارع التي ظهرت مؤخراً في لندن - اختار نمور تحرير التاميل أن يتميزوا بعدم التشدد؛ ومنطقهم العملي في تلك الخطوة أنهم لا يرغبون في أن يتم ربطهم بالعصابات الإجرامية الفجة، وغير المنظمة، والحروب الصغيرة في المدن، ووسط المناطق التي تسيطر عليها العصابات؛ ولكن برغم ذلك كانت القيادة باستمرار تغض الطرف عن نشاطات مثل الابتزاز وجرائم الشوارع في المناطق التي يكثر فيها السكان التاميل، ويتمتع فيها نمور تحرير التاميل بنفوذ قوي. وبالمقابل، كان نمور تحرير التاميل ينتظرون من هذه العصابات الوحشية التبرعَ بجزء كبير من أرباحها للقضية.

بالمقابل لم تستطع قوات الأمن التابعة لحكومة سريلانكا ضمان مستوى مساوٍ من السيطرة على النشاطات المالية التي لها علاقة بالمجهود الحربي. ويعتقد أن منح عقود الشحن من الجنوب إلى الشمال تتصف بالفساد العميق. ويصدق هذا إلى حد كبير على مشتريات الأسلحة. ويزعم أن قائد جيش سريلانكا الفريق ليونل بالاجالي Lionel Balagalle طلب رشوة لكي

يصدق على صفقة أسلحة. وقد أنكر بالاجالي هذا الأمر بشدة، ولكن هذا الأمر يثير احتمال أن الفساد يمتد إلى أعلى مستوى في قوات الأمن.

إن مجلس السلام القومي - وهو منظمة غير حكومية محلية بارزة - قدم تقريراً عام 2001 عن التكلفة الاقتصادية للحرب في سريلانكا. وقدر التقرير أن ما صرف مباشرة على الحرب من قبل كل من نمور تحرير التاميل والحكومة، يصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي، وذلك خلال الفترة 1983 - 1998. كما تم إنفاق مبلغ إضافي يبلغ 400 مليون دولار أمريكي، للمحافظة على النظام العام والسلامة طوال الفترة نفسها. ويصل ما أنفق في تلك الحرب على المعدات، والتدريب، ومرتبات نمور تحرير التاميل طوال الفترة نفسها إلى 420.6 مليون دولار بأسعار عام 1998. [44] إضافة إلى ذلك، قيدت حكومة سريلانكا عمداً بعض المرات الموارد؛ فمنعتها عن القطاعات العامة الشمالية والشرقية؛ لأن سكانها - بشكل رئيسي - من التاميل. وقد تمت موازنة ذلك بجهود التاميل في تطوير بنية تحتية موازية، ولكن غالباً ما كان جمع الضرائب بدلاً من إيصال السلع العامة يصبح الأولوية الوحيدة.

## خاتمة

لقد بدأت مجدداً الحرب الأهلية في سريلانكا على الرغم من أنها "نصف حرب" يمكن أن نتوقع تطورها بشكل إضافي في المستقبل. وربما لا يسفر هذا عن زيادة ثابتة في مستوى العنف، وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن يكون التقدم متقطعاً، وسوف يضرب نمور تحرير التاميل أهدافاً كلما سنحت الفرصة لهم، عندما يشعرون أنهم يستطيعون امتصاص الضغط السياسي

المحلي والضغط السياسي الدولي الناجمين عن هذه الضربات، ثم يدخلون في فترة هدوء. وعلى أي حال، فسوف يكون ذلك هو التكتيك الرئيسي، وستظل الاستراتيجية الكلية هي إقامة دولة إيلام، على الرغم من أنها قد تأخذ شكلاً أقل من المأمول. وقد يكون الهدف النهائي للنمور هو خلق نتيجة سياسية وعسكرية مشابهة للحالة القبرصية، بدلاً من النصر العسكري الصريح؛ وتتمثل تلك النتيجة في إعلان أحادي الجانب للاستقلال يعقبه مناشدة المجتمع الدولي بالاعتراف.

إن قلق المجتمع الدولي قد أخذ في التزايد بشكل كبير، إزاء التصاعد المطرد في أعداد القتلى؛ وربما كان هذا المجتمع مرتبكاً كذلك حيال ما سوف تكون عليه النتيجة المقصودة. كما أن طرفي النزاع يكرران التزامهما بعملية السلام واتفاقية وقف إطلاق النار، برغم التحذيرات والشروط. ومع ذلك فقد مات في النصف الأول من عام 2006 نحو 750 من العسكريين والمدنيين، وما ذلك إلا نتيجة مباشرة لما أطلق عليه "نصف حرب".[45] ويبدو أن هذه النزعة مهيأة للاستمرار، برغم أنها تأخذ شكل نوبات تنتهي وتبدأ.

ويبدو أن المجتمع الدولي ما يزال يأمل في أن بالإمكان وضع نهاية للحرب الأهلية عبر عملية سلام، ولكن الأمر ربما لا يكون كذلك بالضرورة. لقد كانت التوقعات منذ عام 2002 أنه قد تكون هناك تسوية سلمية تحافظ على وحدة أراضي الجزيرة؛ لأن ما يعنيه هذا وما يفهم منه أن سريلانكا سوف تبقى دولة وطنية، وأن نمور تحرير التاميل في نهاية المطاف سوف يتكاملون والعملية السياسية؛ وذلك بشكل أساسي، عبر مجموعة برلمانية تبرز؛ بوصفها حزباً سياسياً؛ مثل حزب حرية الشعب المتحد (JVP).

وعلى الرغم من أن هذا شيء مرغوب فيه، إلا أن من غير المرجح أن تكون هذه هي النتيجة؛ لأنها - كما يبدو - لا تتناسب وأجندة نمور تحرير التاميل، أو موقف الحكومة بالفعل. إن ما اعترف النمور بأنه السبب في كونهم ليسوا في حاجة إلى "الحرب التامة" المعلنة، هو المستوى الذي كسروا به احتكار الدولة للقوة، وهو مستوى لا يمكن الآن انتزاعه بالقوة. إذن فاستعادة دولة سريلانكا احتكار القوة سوف يكون هبة للنمور. وعلى أي حال، كانت النتيجة العسكرية للحرب الأهلية حتى الآن سياسياً غير مقبولة إطلاقاً، لا لدولة سريلانكا فحسب، ولكن أيضاً لأغلبية السكان السنهاليين الذين يملكون حق الانتخاب في الجنوب. وبعيداً عن القضايا الدستورية المتأصلة التي تقف في طريق التسوية السياسية، لا يستطيع رئيس سريلانكي تحمل الأثر السياسي للموافقة على تسوية، تكون ولو مجرد قريبة مما يقبل به نمور تحرير التاميل. إن النمور يعرفون هذا؛ وفي النتيجة سوف يستخدمون الخلل السياسي في كولومبو لتعزيز أجندتهم الخاصة. وإذا كان أي رئيس لا يستطيع الالتقاء بالنمور في منتصف الطريق؛ بسبب القيود السياسية الداخلية، فإن نمور التاميل سوف يسعون وراء أجندتهم الخاصة، وهي تمضي إلى ما هو أبعد من أي وجهة نظر مقبولة، عن تسوية منصفة تضمن وحدة أراضي الدولة الوطنية لسريلانكا.

أما من الناحية العاطفية والسياسية والعسكرية فتظل سريلانكا - بشكل متزايد - في حالة حرب. إن عملية السلام في أقوى حالاتها لم تظهر قط علامات تحقيق لنوع من إعادة التكامل السياسي والعاطفي بين نمور تحرير التاميل والجنوب، بحيث يكون ذلك مقدمة لأي نوع من التسوية

الدائمة (بدلاً من السنهاليين والتاميل)؛ إذ لم يوجد مثل هذا التكامل سواء في كولومبو أو في كيلينوشيشي.

إن استيعاب المجتمع الدولي هذا المستوى من الواقع السياسي يعد خطوة هائلة. لقد حُظر نشاط نمور تحرير التاميل في كثير من أنحاء العالم، وربما تطول قائمة الدول التي تحظر نشاطهم. وعلى الرغم من أن كثيراً من تكتيكاتهم تعتمد على الإرهاب، فإن للنمور أيديولوجية أوسع وأجندة جيوسياسية تجعلهم جزءاً من تيارات الإرهاب المعاصرة.

من جهة أخرى، ربما يتوصل المجتمع الدولي ودولة سريلانكا، في الأشهر والسنوات القادمة إلى اتفاق على مفهوم جديد ودائم وواقعي لقضية إيلام. وإذا أصابت الاستراتيجية التي يقدمها في الوقت الراهن نمور تحرير التاميل نجاحاً، وبرزت حدود الأمر الواقع من مانار وترنكومالي، فلن ينظر إلى الحرب النهائية على أنها نجاح فحسب، ولكن على أنها ثمن يستحق تماماً أن يُدفع.

إن مفهوم دولة إيلام التي يهيمن عليها نمور تحرير التاميل لهو حقاً مقترح مثير للاهتمام، وربما يكون فريداً. وخلافاً لتيمور الشرقية – على سبيل المثال إذا استمر المجتمع الدولي في التمسك بحل سياسي يقوم على وحدة أراضي سريلانكا – فلن يكون هناك مفهوم للتحرير يسوغ برامج السلام وبناء الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن إيلام التي سيحكمها نمور تحرير التاميل سوف يهيمن عليها الجناحان العسكري والاستخباراتي، وسيكون شكلها أبعد ما يكون عن التعددية. وبإيجاز، سيتعذرعلى المانحين الدوليين

تمويل بناء إيلام، وهذا مؤكد، إذا كانت الدولة المانحة جزءاً من الدول التي تحظر نشاطات نمور تحرير التاميل؛ وأيضاً - وهذا ممكن- إذا أخفق سلوك نمور تحرير التاميل في احترام المبادئ الأساسية للتعددية والحكم الصالح.

يضاف إلى ذلك - بلغة عملية - أن نبذ نمور تحرير التاميل ربما لا تكون له عواقب محددة. وإذا كان النمور يستطيعون تمويل عملية بناء إيلام - وذلك بشكل رئيسي عن طريق تاميل الشتات - فمن المؤكد أنهم سوف يكونون قادرين على تمويل المزيد من بناء الدولة من الجهة نفسها؛ حيث سيتبرع تاميل الشتات بكميات ضخمة.

إن عملية السلام في سريلانكا التي أخذت تخرج عن السيطرة في الوقت الراهن لن تعود. والسيناريو المرجح بقدر أكبر هو عودة ظهور جهود نمور تحرير التاميل من أجل إيلام، إذ يبدو أن دولة سريلانكا ليست منظمة بما فيه الكفاية لمحاربتها بمرور الزمن، من دون تدخل أجنبي ومساعدات عسكرية مباشرة. ولكن سريلانكا تفتقر إلى الأهمية الجيوسياسية لتضمن مثل هذه المساعدة؛ ومن ثم فإن مفهوم إعادة التكامل قد أصبح أقل ملاءمة بكثير- بل حتى من دون أهمية - طوال السنة الماضية.

## الملحق

من المتوقع أن يزيد الإنفاق الدفاعي لسريلانكا للسنة المالية 2006 بأكثر من 30٪ على الرقم عام 2005. وفيما يأتي تفصيل لتقديرات الإنفاق من وزارة الدفاع السريلانكية؛ من أجل "صوغ، وتنسيق، وتنفيذ، السياسات المتعلقة بالدفاع وحماية وحدة الأراضي وسيادة سريلانكا":

| الوزارة | 2004 فعلي (000روبية) | 2005 تقدير (000روبية) | 2006 تقدير (000روبية) | 2007 تقدير (000روبية) | 2008 تقدير (000روبية) |
|---|---|---|---|---|---|
| **النفقات المتكررة** | **46,314,527** | **46,343,500** | **61,000,000** | **68,690,976** | **73,733,871** |
| وزارة الدفاع | 569,236 | 605,500 | 380,000 | 989,509 | 1,063,702 |
| الجيش السريلانكي | 31,056,599 | 30,088,000 | 39,400,000 | 44,303,023 | 47,624,828 |
| البحرية السريلانكية | 7,924,174 | 8,050,000 | 12,350,000 | 13,886,861 | 14,928,087 |
| سلاح الجو السريلانكي | 6,764,518 | 7,600,000 | 8,370,000 | 9,411,582 | 10,117,254 |
| **الإنفاق الرأسمالي** | **7,316,331** | **9,956,500** | **8,470,000** | **9,524,025** | **10,238,129** |
| **وزارة الدفاع** | **45,919** | **56,500** | **170,000** | **191,155** | **205,488** |
| الجيش السريلانكي | 2,424,216 | 2,000,000 | 2,500,000 | 2,811,105 | 3,021,880 |
| البحرية السريلانكية | 3,055,325 | 4,600,000 | 1,800,000 | 2,023,996 | 2,175,754 |
| سلاح الطيران السريلانكي | 1,790,872 | 3,300,000 | 4,000,000 | 4,497,769 | 4,835,007 |
| **إجمالي الإنفاق** | **56,447,422** | **56,300,000** | **69,470,000** | **78,115,000** | **83,972,000** |

المصدر: تقديرات ميزانية سريلانكا، المجلد 1، ص 549.

# الهوامش

1. إيلام التاميل: دولة مستقلة والهدف النهائي لنمور تحرير التاميل.

2. انظر:

Jeyaraj, D.B.S., "Humpty-Dumpty had a Great Fall," *The Lanka Academic*, vol. 6, no. 14, July 29, 2005.

3. كانت الكثير من الألغام توضع في الأشجار لضمان ألا تمتص الأرض أي قدر من الانفجار مما يؤكد أن الألغام قد استخدمت بفاعلية قصوى.

4. للاطلاع على هذا وغيره من هجمات نمور تحرير التاميل في عام 2006، انظر:

"Incidents involving Liberation Tigers of Tamil Eelam," *South Asia Terrorist Portal*, http://www.satp.org/satporgtp/countries/shrilanka/terroristoutfits/LTTE_tl.htm.

5. انظر:

"Sri Lanka bus blast kills dozens," BBC News, June 15, 2006, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/5082026.stm

6. انظر:

"Sri Lankan forces target church," BBC News, June 18, 2006, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/5091320.stm

7. انظر:

Cook Dube, R., "Canada Pinches Tamil Tigers' Pocketbooks," *Christian Science Monitor*, May 3, 2006, http://www.csmonitor.com/2006/0503/p07s02-woam.html

8. انظر:

*Funding the "Final War": LTTE Intimidation and Extortion in the Tamil Diaspora*, vol. 18, no. 1c, (Human Rights Watch, London/Ottawa, March 2006), 45, http://hrw.org/reports/2006/ ltte0306/

9. انظر:

Sennayake, S., "Senior Tamil Leader Says Ceasefire is Over," *New York Times*, July 31, 2006, http://www.iht.com/articles/2006/ 07/31/news/lanka.Php

10. انظر:

Dissanayake, S., "Water and war in Sri Lanka," BBC News, August 3, 2006.

11. انظر:

Smith, C., "In the Shadow of a Ceasefire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka," *Occasional Paper* No. 11 (Small Arms Survey, Geneva, October 2003), 57.

12. Confidential interview, Colombo, May 2006.

13. Confidential interview, op. cit.

14. Jeyaraj, D.B.S., "Humpty-Dumpty had a Great Fall," op. cit.

15. Confidential interview, op. cit.

16. انظر:

Ramesh, R., "Toll Mounts as Sri Lanka's peace falters," *The Guardian*, May 1, 2006.

17. انظر:

Sengupta, S., "Sri Lankan City Mired in Ethnic Conflict," *New York Times*, May 15, 2006.

18. انظر:

Human Rights Watch, *Sri Lanka: Government Must Respond to Anti-Tamil Violence*, April 25, 2006, http://hrw.org/english/docs /2006/04/25/slanka13262_txt.htm

19. انظر:

Estimates of how many Black Tigers were in Colombo varied from 50 to 200.

20. انظر:

"152 Tiger rebels killed in clashes: Lanka," Press Trust of India (PTI), August 5, 2006, http://www.lankaeverything.com/vinews/ srilanka/20060805032800.php

21. تقول تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) Military Balance 2006, p. 242 إن القوات المسلحة العاملة تبلغ 111,000 (78,000 الجيش، 15,000 البحرية، و18,000 القوات الجوية) والقوات شبه العسكرية بمن في ذلك الشرطة والفريق الخاص المضاد للتمرد تبلغ 88,600.

22. انظر:

"SLA soldiers massacre family of four in Vankalai, Mannar," *TamilNet*, June 9, 2006, http://www.tamilnet.com/art.html?catid= 13&artid=18447

23. انظر:

"Monitors see S. Lanka army hand in civilian killings," ABC News, May 11, 2006, http://abcnews.go.com/International/print?id =1948689

24. انظر:

Asian Human Rights Commission, "Sri Lanka: 20 forced disappearances reported in December 2005," AS-004-2006, January 11, 2006, http://www.ahrchk.net/statements/mainfile.php/ 2006statements/408/

25. انظر:

Amnesty International, "Sri Lanka: Disappearances," *ASA* 37/015/2006, June 9, 2006, http://web.amnesty.org/library/Index/ ENGASA370152006?open&of=ENG-2AS

26. Confidential interview, op. cit.

27. Confidential interview, op. cit.

28. Human Rights Watch & Met report.

29. Confidential interview, op. cit.

30. Smith (2003), op. cit.

31. انظر:

Centre for Policy Alternatives (CPA), *Monitoring the Factors Affecting the Peace Process: Synthesis Report*, (CPA, mimeo, undated), 3.

32. IISS, *The Military Balance 2006*, (IISS, OUP, 2006), 241.

.Confidential interview, op. cit. .33

.De Silva, S., "Police Log," *Daily Mirror*, May 25, 2006 .34

35. انظر على سبيل المثال:

Bose, S., *States, Nations, Sovereignty: Sri Lanka, India and the Tamil Eelam Movement* (Sage, 1994), 236; de Silva, K.M. (ed.), *Regional Powers and Small State Security: India and Sri Lanka, 1977–1990* (John Hopkins University Press, 1995), 388; Bhasin, A.S., *India–Sri Lanka: Relations and Sri Lana's Ethnic Conflict Documents* (India Research Press, 2004), 236.

36. انظر:

"Sri Lanka needs to shake off its welfare state mentality: World Bank," *Sri Lanka Business Online*, June 26, 2006, http://www. Lankabusinessonline .com/fullstory.php?newsID=1622312697&no_view=1&SEARCH_TERM =1

37. انظر:

Dorairaj, S., "Dravidian parties adopt cautious approach to Sri Lankan crisis," *The Hindu*, June 22, 2006, http://www.hindu.com/ 2006/06/22/ stories/2006062217860800.htm

38. انظر:

"Sri Lanka asking Pakistan for swift military assistance: Jane's," *Sri Lanka Business Online*, June 8, 2006, http://www.lanka businessonline. com/fullstory.php?newsID=241288042&no_view=1&SEARCH_TERM= 33

.Confidential interview, op. cit .39

40. انظر:

Balachandran, P.K., "UD has asked EU to ban LTTE," *Hindustan Times*, May 16, 2006, http://www.hindustantimes.com/news/ 181_1699436,00130231 0000 .htm

."Sri Lanka's uncivil war," *Boston Globe*, June 29, 2006 .41

.Funding the final war…, op. cit., 23 .42

43. الحوالة تشير إلى نظام تحويل القيمة غير الرسمي الذي ازدهر بشدة، بحيث تطور إلى آلية لغسل الأموال في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، إذ نجد أن معظم العملات "ناعمة"، وحيث يحتاج الكثيرون إلى منفذ إلى عملات "صعبة" مثل الدولار الأمريكي. ونادراً ما ينهار نظام الحوالة عن طريق عدم الأمانة، وهو يدار بنجاح عن طريق الثقة والشرف.

.National Peace Council, 2001 .44

45. انظر:

Schaffer, T. and A. Deshpande, "Can Sri Lanka Turn Away from War?" *South Asia Monitor*, no. 96, July 5, 2006.

# نبذة عن المحاضر

## كريس سميث

الدكتور كريس سميث زميل مشارك في برنامج الأمن الدولي بمركز تشاتام هاوس. وهو أيضاً زميل بحوث أول زائر في معهد السياسات الدولية التابع لكلية كنجز كولدج بلندن، وزميل زائر في مركز العلوم السياسية بجامعة بريستول، وزميل باحث زائر في مركز البحوث في إدارة الإبداع، وزميل زائر في برنامج كمبردج الأمني.

كان الدكتور سميث زميلاً في مؤسسة ماك آرثر للبحوث والتأليف، وزميلاً باحثاً في معهد دراسات التنمية بجامعة سسيكس وجامعة الأمم المتحدة، وزميلاً زائراً في مركز هنري ل. ستمسون بواشنطن. وفي عام 2001 كان زميلاً زائراً أول في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في كولومبو، وأستاذاً زائراً بجامعة وولنجونج في أستراليا. وهو أيضاً المحرر المؤسس لمجلة **الصراع والأمن والتطوير**.

للدكتور سميث إصدارات عديدة حول قضايا الدفاع والأمن في منطقة جنوب آسيا، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والفائدة العسكرية للألغام الأرضية، والتغيرات في القطاع الأمني؛ وقد نشر كتابه **ترسانة الهند الخاصة** عام 1994 بواسطة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. ويعمل حالياً مستشاراً مستقلاً.

## صدر من سلسلة
## محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

**محمد عارف**

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

**دانييل سافران**

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد**

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

**نخبة من الباحثين**

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

**صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن**

**خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود**

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

**د. شبلي تلحمي**

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

**د. خليل شقاقي**

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. ديفيد جارنم**

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**د. سليمان القدسي**

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

**خليل علي حيدر**

24. النظام العالمي الجديد

**ميخائيل جورباتشوف**

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

**د. ريتشارد هيجوت**

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

**د. ديفيد جارنم**

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

**د. فاروق الباز**

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

**د. فكتور ليبيديف**

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**د. ابتسام سهيل الكتبي**

**د. جمال سند السويدي**

**اللواء الركن حيي جمعة الهاملي**

**سعادة السفير خليفة شاهين المرر**

**د. سعيد حارب المهيري**

**سعادة سيف بن هاشل المسكري**

**د. عبدالخالق عبدالله**

**سعادة عبدالله بشارة**

**د. فاطمة سعيد الشامسي**

**د. محمد العسومي**

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

**د. علي الأمين المزروعي**

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

**د. لورنس كلاين**

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

**د. ديل إيكلمان**

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

**اللورد ديفيد أوين**

34. الإعلام العربي في بريطانيا

**د. سعد بن طفلة العجمي**

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

**د. بيتر جوبسر**

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. محمد مرسي عبدالله**

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

**د. ريتشارد روبيسون**

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

**د. راسم محمد الجمال**

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

**د. سعد عبدالله الكبيسي**

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

**د. جواد أحمد العناني**

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

**د. محمود صادق سليمان**

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**د. محمد عبدالرحمن العسومي**

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

**د. بسيوني إبراهيم حمادة**

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

**د. يوسف الحسن**

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. أحمد جلال التدمري**

60. غسل الأموال: قضية دولية

**مايكل ماكدونالد**

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

**د. غازي إسماعيل ربابعة**

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

**د. جون ديوك أنتوني**

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

**د. جريجوري جوز الثالث**

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

**د. رغيد كاظم الصلح**

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

**د. عبدالوهاب محمد المسيري**

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

**د. فتحي محمد العفيفي**

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

**د. سعد عبدالرحمن البازعي**

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

**د. مقصود الحسن نوري**

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

**د. روبرت سنايدر**

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

**شارل سان برو**

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

**د. جمال سند السويدي**

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

**د. محمد البرادعي**

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

**د. وليم رو**

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

**د. جون إسبوزيتو**

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

**د. أحمد شكارة**

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

**د. كلايف جونز**

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

**مارك جيدويت**

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

**د. إبراهيم عويس**

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

**د. محمد عمارة**

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

**جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز**

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

**السفير عيد كامل الروضان**

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

**د. كيتشي فوجيوارا**

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

**خليل علي حيدر**

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

**د. فالح عبدالجبار**

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

**جراهام فولر**

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

**د. وليد مبارك**

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

**د. رودني ويلسون**

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

**د. نادر فرجاني**

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

**د. أحمد شكارة**

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**جيمس راسل**

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

**د. مسعود ضاهر**

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

**إيلين ليبسون**

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

**ديفيد م. مالون**

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

**جيمس نويز**

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

**د. أحمد الطيبي ومحمد بركة**

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

**د. أحمد شكارة**

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

**كينيث كاتزمان**

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

**كريس سميث**

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

**فيتالي نومكن**

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

**د. مي الخاجة**

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

**لورنس كورب**

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

**جاري سمور**

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

**د. محمد علي زيني**

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

**د. علي حسين**

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

**ديفيد هورنر**

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

**حازم صاغية**

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

**د. أحمد شكارة**

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

**د. فاطمة الصايغ**

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

**مايكل روز**

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

**علي القزق**

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

**فلينت ليفيريت**

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

**جيوفاني ديستيفانو**

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

**د. رشيد الخالدي**

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

**تشارلز كوبتشان**

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

**فيليب جوردن**

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

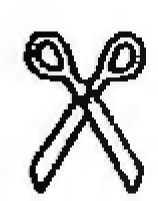
**د. ناصر بن محمد البقمي**

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

**جـــون لارج**

118. السلام الهش في سريلانكا

**كريس سميث**



قسيمة اشتراك في سلسلة

# «محاضرات الإمارات»

الاســم :

المؤسسة :

العنـوان :

ص. ب : المدينــة:

الرمز البريدي :

الــدولـة :

هــاتـف : فـاكــس:

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العدد: )

## رسوم الاشتراك*

| | | |
|---|---|---|
| للأفـراد: | 110 دراهم | 30 دولاراً أمريكياً |
| للمؤسسات: | 220 درهماً | 60 دولاراً أمريكياً |

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

**قسم التوزيع والمعارض**

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X

